

أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية

أ.د/ عبد الوهاب نصر علي

أستاذ المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

أ.د/ شحاته السيد شحاته

أستاذ المحاسبة و المراجعة - كلية التجارة
جامعة الاسكندرية و وكيل الكلية للدراسات
العليا و البحوث

ملخص البحث

الأصول بالشركات غير العائلية مقارنة بالشركات العائلية، مع عدم وجود اختلاف معنوى بين مجموعتى الشركات فيما يتعلق بالخصائص التشغيلية الأخرى محل الدراسة. وأخيرا توصلنا إلى اختلاف التأثير الإيجابى لمعدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية، ذلك مع عدم اختلاف تأثير كافة الخصائص التشغيلية الأخرى على مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية، مقارنة بالشركات غير العائلية.

الكلمات الافتتاحية: التحفظ المحاسبى، الشركات العائلية، الشركات غير العائلية، الخصائص التشغيلية.

استهدف البحث دراسة واختبار أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات، والتي تمثلت فى كل من حجم الشركة ودرجة الرفع المالى والاستحقاق الاختيارى ومعدل العائد على الأصول، من جهة على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية من جهة أخرى. **وفى سبيل تحقيق** ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية من خلال مقارنة ذلك الأثر على عينتين من الشركات العائلية والشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد خلصنا إلى وجود اختلاف غير معنوى فى مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية، **ومكذلك** صغر حجم الشركة وزيادة معدل العائد على

Abstract

This research aims to study and test the effect of ownership nature and operational Characteristics of firms that includes Firm Size, Leverage, Nondiscretionary Accruals and the Rate of Return on the Assets on the hand, on the level of the accounting conservatism on the other hand. **In order to achieve** this aim we depended on conducting Comparative empirical study on a sample of listed family firms with Egyptian stock exchange and other sample of non family firms listed of the Egyptian stock exchange.

The study concluded to there is not significant difference in the level of conservatism between family firms and

non family firms. **The study also** found that firm size of family firms was smaller than firm size of non family firms, the Rate of Return on Assets of family firms was larger than non family firms and other operational characteristics had no difference in both family firms and non family firms. **As well as** the Rate of Return on assets positively affect on the level of conservatism of family firms differ from non family firms, and the effect of other characteristics did not differ in both family firms and non family firms

Key words Accounting Conservatism, Family Firms, Non family firms, Operational Characteristics.

١ - المقدمة:

لإتفاق كل من (ملحم، ٢٠٠٢؛ and Dadalt, 2009 al. et JirapornPothof, 2011 Ding 2011; Machek et al., 2013 Bouzgarrou; and Navatte, 2013; Achleitner et al., 2014; Li et al., 2015; Chi et al., 2015) على اختلاف تأثير تلك الخصائص على مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف طبيعة الشركة سواء أكانت إحدى الشركات العائلية مقارنة بكونها إحدى الشركات غير العائلية.

وإذا سلمنا بوجود ونمو عدد الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية من جهة، وأنه من المؤكد، أن كثير من خصائصها التشغيلية تختلف بالضرورة عن نظيرتها في الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، فإننا نتوقع اختلاف العلاقة بين هذه الخصائص ومستوى التحفظ المحاسبي في نوعي الشركات، ويصبح هذا التوقع السؤال الرئيسي للبحث. وهذا ما سيحاول البحث الإجابة عليه نظرياً وعملياً.

٢ - مشكلة البحث:

نتيجة لاختلاف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف طبيعة ملكية الشركة، سواء أكانت شركة عائلية أو غير عائلية (Pothof, 2011) وكذلك (Bouzgarrou; and Navatte, 2013) اختلاف تأثير مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف الخصائص التشغيلية المميزة للشركة، والتي تختلف هي الأخرى تبعاً لاختلاف طبيعة ملكية الشركة.

(ملحم، ٢٠٠٢؛ Dadalt, Jirapornand Machek et al 2013 et., Ding et al., 2011 ;, Pothof, 2011 2009 Achleitner et al., 2014; Chi et al., 2015; Li et al., 2015) يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

تعتمد العديد من الشركات في تدنية مقدار الخطر المحتمل الناجم عن معلوماتها المحاسبية على تطبيق معتقد التحفظ المحاسبي " (Li et al. (Accounting Conservatism (2015) ، وذلك عن طريق اعتراف الشركة بمختلف خسائرها المتوقعة وتأجيل الاعتراف بأى أرباح متوقعة لحين تحققها (Basu, 1997; watts, 2003). وبتحليل الشركات فى بيئة الأعمال اتضح وجود عدة دوافع تزيد من توجه الشركات نحو تبني السياسات المحاسبية المتحفظة، والتي يمكن تصنيفها إلى؛ دوافع تعاقدية مرتبطة بالعلاقة بين الإدارة والملاك من جهة، أو العلاقة بين الملاك والدائنين من جهة أخرى، ودوافع خطر التقاضى Litigation Risk الناجم عن زيادة درجة عدم تماثل المعلومات، ودوافع تحمل الشركة تكاليف إضافية سواء أكانت ناتجة عن كبر حجم الشركة ووضعها التنظيمى، أو ناتجة عن العبء الضريبي (Watts, 2003a; Heijden, 2011)؛ الجارحي، (٢٠١٣).

كما أشارت بعض الدراسات الأجنبية (Pothof, 2011; Moeinaddin et al., 2012; Behrghani and Pajoohi, 2013; Kaviani et al., 2013; Broekhof, 2013; Mohammadi et al., 2014; Geimechi and Khodabakhshi, 2015) وأيدها فى ذلك بعض الكتابات العربية (كساب، ٢٠١١؛ سعد الدين، ٢٠١٤؛ مليجي، ٢٠١٤) إلى اختلاف الخصائص التشغيلية للشركات والتي منها؛ حجم الشركة، درجة الرفع المالى، معدل العائد على الأصول، والاستحقاق الاختيارى على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. ذلك بالإضافة

وسوف يتم تقسيم هذا الفرض لأربعة فروض فرعية كما يلي:

ف ٢/ أ: يختلف حجم الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن حجم الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف ٢/ ب: تختلف درجة الرفع المالي للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن درجة الرفع المالي للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف ٢/ ج: يختلف معدل العائد على الأصول للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن معدل العائد على الأصول للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف ٢/ د: يختلف الاستحقاق الاختياري للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن الاستحقاق الاختياري للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف ٣: يختلف تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه بالشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

وسوف يتم تقسيم هذا الفرض لأربعة فروض فرعية كما يلي:

ف ٣/ أ: يختلف تأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

- هل يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية عن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات غير العائلية، انطلاقاً من اختلاف طبيعة الملكية؟

- هل تختلف الخصائص التشغيلية (المتتملة في حجم الشركة، درجة الرفع المالي، معدل العائد على الأصول، والاستحقاق الاختياري) للشركات العائلية عن الشركات غير العائلية؟

- هل تؤثر الخصائص التشغيلية لنوعى الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي؟ وهل يختلف هذا التأثير في الشركات العائلية عنه في الشركات غير العائلية، وذلك في عينة من الشركات، بنوعها، المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣- فروض البحث:

تم إشتقاق فروض البحث التالية نظرياً واختبارها عملياً:

ف ١: يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف ٢: تختلف الخصائص التشغيلية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن الخصائص التشغيلية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف٣/ب: يختلف تأثير درجة الرفع المالي على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف٣/ج: يختلف تأثير معدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف٣/د: يختلف تأثير الاستحقاق الاختيارى على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

٤ - هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة واختبار أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات (المتملة فى؛ حجم الشركة، درجة الرفع المالي، العائد على الأصول، والاستحقاق الاختيارى) على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات العائلية ومقارنته بالشركات غير العائلية، المقيدة بالبورصة.

٥ - أهمية ودوافع البحث:

يكتسب البحث أهمية أكاديمية لكونه يتناول قضية بحثية محاسبية قديمة وحديثة وهامة، خاصة فى ظل ندرة الدراسات التى تناولت هذه القضية من خلال مدخل مقارنة فى مصر . وهى قضية بحثية لاقت إهتماماً من الدراسات الأكاديمية الأجنبية لم يجارها البحث المحاسبى فى مصر بالقدر الكافى. كما يستمد البحث أهميته العملية من خلال لفت

إنتباه أصحاب المصالح، خاصة هيئة الرقابة المالية والمستثمرين بالأسهم، نحو مدى الاختلاف بين طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية (المتملة فى؛ حجم الشركة ، درجة الرفع المالي، العائد على الأصول، والاستحقاق الاختيارى) لكل من الشركات العائلية والشركات غير العائلية. وتحديد إلى أى مدى تؤثر هذه الخصائص على تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة.

ويتمثل الدافع الرئيسى وراء إعداد هذا البحث فى تضيق فجوة البحث الأكاديمى فى مصر، وفقاً لهذا المدخل، وأيضاً إيجاد دليل عملى فى بيئة الأعمال المصرية، على مدى اختلاف مستوى التحفظ المحاسبى بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية، ومدى اختلاف الخصائص التشغيلية بين نوعى الشركات، ومدى تأثير تلك الخصائص على مستوى التحفظ المحاسبى فى كل منهما.

٦ - حدود البحث:

يركز البحث على طبيعة الملكية وبعض الخصائص التشغيلية المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية (والمتملة فى؛ حجم الشركة، الرفع المالي، الاستحقاق الاختيارى، والعائد على الأصول)، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أى خصائص تشغيلية أخرى بخلاف ذلك. كما يركز البحث على حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغير رقابى، وبالتالي يخرج عنه المتغيرات الرقابية الأخرى (مثل؛ عمر الشركة، الصناعة، وهيكل الملكية)، وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد العينة ومنهجية البحث المستخدمة.

٧- خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفي ضوء قيم الالتزامات والمصروفات وتدنية قيم الأصول والإيرادات. وبالتالي يمكن التعبير عن التحفظ المحاسبي بمقدار الانخفاض في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة عن قيمتها السوقية (Chen ٢٠١٠؛ *et al.*, 2009 Hamdan *et al.*, 2011).

١/٧- التحفظ المحاسبي - المفهوم والمقاييس.

٢/٧- الخصائص التشغيلية للشركات من منظور محاسبي.

٣/٧- الشركات العائلية وغير العائلية من منظور محاسبي.

٤/٧- تحليل العلاقة بين طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات من جهة ومستوى التحفظ المحاسبي من جهة أخرى، وإشتقاق فروض البحث.

٥/٧- منهجية البحث.

٦/٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٧- التحفظ المحاسبي - المفهوم والمقاييس والدوافع:

تتناول هذه الفرعية تحليلاً لمفهوم التحفظ المحاسبي وأهم مقاييسه ودوافعه على النحو التالي:

١/١- مفهوم التحفظ المحاسبي:

يختلف البعض (Basu, 1997; Watts, 2003; Chen *et al.*, 2009; Li *et al.*, 2015)

حول وجود تعريف موحد لمفهوم التحفظ المحاسبي، حيث أشار كل من (Basu, 1997; Watts, 2003) إلى أنه يعبر عن الأخذ في الاعتبار كافة

الخسائر المتوقعة مستقبلاً مقابل عدم الأخذ في الاعتبار لأي أرباح متوقعة. في حين أوضح (راشد، ٢٠١٠) إمكانية اعتباره مدخلاً، أو توجهها يجب على المحاسبين إتباعه، عند إعداد القوائم المالية ليعكس أثر حالة عدم التأكد الملازمة، لمزاولة الشركة لنشاطها الإقتصادي، على المحتوى

الإعلامي للقوائم المالية، وهو ما ينجم عنه تعظيم قيمة الالتزامات والمصروفات وتدنية قيم الأصول والإيرادات. وبالتالي يمكن التعبير عن التحفظ المحاسبي بمقدار الانخفاض في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة عن قيمتها السوقية (Chen ٢٠١٠؛ *et al.*, 2009 Hamdan *et al.*, 2011).

وفي نفس السياق، أشار البعض (Beaver and Ryan, 2005; El Allali, 2010; Ismail and Elbolok, 2011; Salehi *et al.*, 2012) سلامة، ٢٠١٢) إلى أنه على الرغم من كثرة تصنيفات التحفظ المحاسبي إلا أنه من أكثرها شيوعاً تقسيمه إلى نوعين وهما؛ التحفظ المحاسبي المشروط Conditional Conservatism الذي يتم ممارسته من خلال الإقرار بالخسائر المحتملة وتأجيل الإقرار بالأرباح المحتملة، والتحفظ المحاسبي غير المشروط Unconditional conservatism الذي يعتمد على رغبة وقدرة الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية، وإنتقاء الطرق والسياسات المحاسبية المتحفظة، لتجنب تضخيم قيم الأصول والدخل، أو تدنية قيم الالتزامات والمصروفات، وهو ما يعزز ويدعم جودة التقارير المالية.

ونخلص مما سبق، الى اختلاف الدراسات السابقة في الاتفاق على تعريف محدد للتحفظ المحاسبي، إلا انها تتفق في مجملها على أن التحفظ المحاسبي معنقد Convenion يشير لعدم المبالغة في الأرقام الواردة بالقوائم المالية، خاصة في ظل ظروف عدم التأكد. ونحن نتبنى مفهوم التحفظ المحاسبي على أنه، مقدار الانخفاض في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة عن قيمتها السوقية.

٢/١-٧ - مقاييس التحفظ المحاسبي:

تعددت المقاييس المستخدمة من قبل الدراسات السابقة فى قياس مستوى التحفظ المحاسبى، كما ركزت الدراسات التطبيقية Empirical التى أجريت على القوائم المالية المنشورة على ستة مقاييس، نعرض لكل منها على النحو التالى:

أ - مقياس القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB):

تعود جذور مقياس The Market- to- Book Value إلى نموذج التقويم اعتماداً على الدخل المتبقى RIVM الذى قدمه (Feltham and Ohlson, 1995)، وقد اعتمد البعض Callen and Segal, 2005؛ راشد، ٢٠١٠؛ سعد الدين، ٢٠١٤؛ Geimechi and Khodabakhshi, 2015) فى قياسه للتحفظ المحاسبى على نموذج (MTB) من خلال المعادلة التالية:

$$MTB^{(1)} = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

ووفقاً لذلك المقياس تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مساوية للواحد الصحيح فى ظل عدم التحفظ المحاسبى، بينما تزيد تلك النسبة عن الواحد فى ظل التحفظ المحاسبى (محمد، ٢٠١١؛ Hamdan et al., 2011؛ مليجي، ٢٠١٤).

وفى نفس السياق اتضح من تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة قيام (Beaver and Ryan, 2000) بإدخال أحد التعديلات على ذلك النموذج، من خلال الاعتماد على نسبة القيمة الدفترية لحقوق

الملكية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية أو ما يعرف (BTM) كمقياس للتحفظ المحاسبى بدلا من نسبة (MTB)، وتقسيم نسبة (BTM) إلى عنصرين وهما؛ عنصر التحيز Bias، وعنصر التأخير Lag، ذلك بالإضافة لاعتبار نسبة (BTM) متغيراً تابعاً فى نموذج الانحدار كدالة فى سلسلة من العوائد المؤجلة للسهم لمدة ست سنوات، كالتالى:

$$BTM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 + \sum_{j=0}^6 \beta_j ROE_{i,t-j} + \epsilon_{it}$$

حيث:

BTM_{it} : نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة i فى نهاية السنة t.

α_0 : يعبر عن أثر الزمن على التحركات السوقية لنسبة BTM، ويكون ثابتاً لكل الشركات فى أى سنة، ويتغير من سنة لأخرى.

α_1 : عنصر التحيز فى نسبة BTM للشركة j، ويكون ثابتاً لكل شركة.

$ROE_{i,t-j}$: العائد على حقوق الملكية لكل سنة من السنوات الستة السابقة على السنة t.

ب - مقياس باسيو (Basu Model):

اعتمد (Basu, 1997) فى قياسه للتحفظ المحاسبى على نموذج انحدار، يعبر عن مدى استجابة الأرباح المحاسبية لعوائد الأسهم، كما يلى:

$$X_i = \beta_1 + \beta_2 DR_i + \beta_3 R_i + \beta_4 R_i * DR_i + e_i$$

حيث:

X_i : نصيب أسهم الشركة i من الربح قبل البنود غير العادية عن السنة المالية، مقسوماً على سعر السهم فى بداية الفترة.

R_i : العائد على أسهم الشركة عن الفترة من ٩

شهور قبل نهاية السنة المالية حتى ثلاث شهور بعد نهايتها.

^(١) تقاس القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع القائمة للشركة X السعر السوقى للسهم، حيث يعبر السعر السوقى للسهم عن سعر الاقفال فى تاريخ نشر القوائم المالية للشركة مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات.

ACC_{it}: الاستحقاقات التشغيلية مقاسة عن طريق "Δ المخزون + Δ المدينين + Δ باقى الأصول المتداولة - Δ الدائنين - Δ الالتزامات الجارية الأخرى - الأهلاك".

DCFO_{it}: متغير وهمى يأخذ القيمة صفر إذا كانت $CFO_{it} \geq 0$ ، ويأخذ القيمة واحد إذا كانت $CFO_{it} < 0$.

CFO_{it}: التدفقات النقدية للفترة t. ووفقا لهذا النموذج فإن معامل β_3 هو مقياس (AACF) للتحفظ المحاسبى، وكلما زادت قيمة β_3 كلما زادت درجة التحفظ المحاسبى.

هـ - مقياس الاستحقاقات السالبة (NA): اقترح (Givoly and Hayn, 2000) مقياسا للتحفظ يركز على الاستحقاقات غير التشغيلية Non- Operating Accruals كجزء من القيمة الدفترية للشركة، كما تعبر زيادة الاستحقاقات السالبة NA عن زيادة مستوى التحفظ المحاسبى بالشركة، سواء أكانت مقيدة بالبورصة أم لا.

كالتالى:

$$NA = TACC - OPACC$$

حيث أن:

TACC: يعبر عن إجمالى الاستحقاقات = صافى الدخل بعد الأهلاك - التدفقات النقدية التشغيلية.

OPACC: يعبر عن الاستحقاقات التشغيلية = Δ المخزون + Δ المدينين + Δ باقى الأصول المتداولة - Δ الدائنين - Δ الالتزامات الجارية الأخرى - الأهلاك.

و - مقياس الاحتياطي السرى (HR):

يرى (Penman and Zhang, 2002) أن التحفظ المحاسبى يخلق احتياطات سرية Hidden Reseates، وكلما زادت قيمة هذه

DRi: متغير وهمى يساوى واحد إذا كانت R سالبة، ويساوى صفر بخلاف ذلك. حيث تعبر R السالبة عن الأخبار السيئة Bad news، بينما تعبر R الموجبة عن الأخبار الجيدة Good news.

ج - مقياس (Khan and Watts, 2009):

يعتبر ذلك المقياس إمتدادا لنموذج (Basu, 1997)، مع إدخال عدة خصائص للشركة مثل؛ حجم الشركة، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ودرجة الرفع المالى، من خلال النموذج التالى:

$$X_i = \beta_1 + \beta_2 DR_i + R_i (\mu_1 + \mu_2 Size_i + \mu_3 M/B_i + \mu_4 Lev_i) + DR_i (\lambda_1 + \lambda_2 Size_i + \lambda_3 M/B_i + \lambda_4 Lev_i) + (\delta_1 Size_i + \delta_2 M/B_i + \delta_3 Lev_i + \delta_4 D_i Size_i + \delta_5 D_i M/B_i + \delta_6 D_i Lev_i) + e_i$$

حيث يعبر عن؛ β_3 ، β_4 فى نموذج (Basu)، G_score الذى يعبر عن توقيت الأخبار الجيدة، C_score الذى يقيس التحفظ السنوى للشركة، كما يتم قياس توقيت الأخبار السيئة الإجمالى بمجموع المؤشرين.

د - مقياس (AACF):

قدم (Ball and Shicakumar, 2005; Guay, 2005) مقياس Asymmetric- Accruals- to- Cash- Flow (AACF)، للتغلب على مشكلة عدم وجود المعلومات المتعلقة بسعر السهم فى ظل عدم قيد الشركة بالبورصة، وهو الأمر الذى يعيق استخدام نموذج (Basu, 1997). ويعتمد ذلك المقياس على معادلة الانحدار التالية:

$$ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 DCFO_{it} + \beta_2 CFO_{it} + \beta_3 DCFO_{it} + \beta_4 CFO_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

الاعلان ADV_{it}^{res} عبارة عن الأصل المقدر للعلامة التجارية، ويتم الوصول إليه أولاً برسملة كل نفقات الاعلان، ثم استنفادها، ثم يتم اتباع باقى الخطوات كما فى حالة RD_{it}^{res} .

❖ NOR_{it} : صافى الأصول التشغيلية = القيمة الدفترية للأصول التشغيلية- الالتزامات التشغيلية، أخذين فى الحسبان استبعاد الأصول والالتزامات المالية.

ونخلص مما سبق إلى تعدد المقاييس التى يمكن من خلالها قياس مستوى التحفظ المحاسبى.

ورغم أن مقياس نموذج (Basu) يعتبر أكثر النماذج انتشاراً واستخداماً من قبل الدراسات السابقة، إلا أن له بعض الانتقادات والمطالبات التى لا تتلاءم والبيئة المصرية، مثل كفاءة السوق، لذا فسوف نتبنى مقياس القيمة السوقية الى القيمة الدفترية MTB لقياس التحفظ المحاسبى، لما له من عدة مزايا، خاصة سهولة الاستخدام.

٧/٣- دوافع التحفظ المحاسبى:

تتفق بعض الدراسات الأجنبية السابقة (Watts, 2003a; Heijden, 2011) وأيدها فى ذلك دراسة (الجارحى، ٢٠١٣) على وجود أربعة دوافع رئيسة للتحفظ، وهى:

أ- الدافع التعاقدى Motivation Contracting

وهو الدافع الناجم عن وجود تعارض فى المصالح فيما بين الملاك والإدارة من جهة، وفيما بين الملاك والدائنين من جهة أخرى. وينبع دور التحفظ المحاسبى كدافع تعاقدى من خلال تقييد حرية الإدارة عند تقييم الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية، والحد من

الاحتياطات يعنى ذلك ممارسة الشركة لمزيد من التحفظ المحاسبى. ويمكن تقدير الاحتياطات السرية بإحدى طريقتين:

• الطريقة الأولى؛ تعتمد على نسبتيين وهما؛ نفقات الأبحاث والتجارب/المبيعات، نفقات الاعلان/المبيعات.

والتي $C score$ الطريقة الثانية تسمى طريقة يتم حسابها كما يلى:

$$Cit = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$$

حيث:

❖ ER_{it} : الاحتياطات السرية الناتجة عن التحفظ المحاسبى للشركة فى تاريخ الميزانية، ولتقدير ER_{it} نستخدم المعادلة التالية:

$$ER_{it} = INV_{it}^{res} + RD_{it}^{res} + ADV_{it}^{res}$$

حيث:

INV_{it}^{res} : احتياطي المخزون وهو قيمة المخزون بطريقة LIFO، كما يظهر فى الملاحظات على القوائم المالية.

RD_{it}^{res} : احتياطي الأبحاث والتجارب، مقاساً بنفقات الأبحاث والتجارب المستنفدة، والتى كان يمكن رسملتها إذا سمحت المعايير المحاسبية بذلك، وتحتاج عملية الحساب هنا إلى خطوتين وهما؛

الخطوة الأولى: رسملة مصروف الأبحاث والتجارب من قائمة الدخل كما لو كانت الشركة قد اعتبرت الأبحاث والتجارب كأصل.

الخطوة الثانية: استنفاد الأبحاث والتجارب المرسملة كاصل باستخدام معدل الاستنفاد السائد فى الصناعة. عندئذ فإن قيمة الأصل التى سنحصل عليها للأبحاث والتجارب بعد الاستنفاد هى RD_{it}^{res} . ADV_{it}^{res} : أصل العلامات التجارية، ويتم حسابه بنفس طريقة حساب RD_{it}^{res} وبالتالى فإن احتياطي

ونخلص مما سبق، إلى وجود عدة دوافع تلعب دوراً رئيسياً في إتجاه الشركات نحو تبنى سياسات محاسبية متحفظة، والتي تنقسم إلى؛ دوافع تعاقدية متعلقة بعلاقة الإدارة بالمالك أو علاقة الملاك بالدائنين، دوافع متعلقة بمخاطر النقاضي التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة المبالغة في الخسائر وزيادة عدم تماثل المعلومات، دوافع متعلقة بالمصروفات التي قد تتحملها الشركة الناتجة عن العبء الضريبي، ودوافع متعلقة بحجم الشركة ووضعها التنظيمي بما قد يحمل الشركة نفسها تكاليف إضافية.

٢/٧ - الخصائص التشغيلية للشركات من منظور محاسبي:

توجد العديد من الخصائص التشغيلية للشركات التي تؤثر على قرارات الأطراف المختلفة سواء أطراف داخلية كإدارة الشركة والعاملين، أو أطراف خارجية كالمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين والحكومة. **وتنعكس تلك الخصائص في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وعلى الرغم من تعدد الخصائص التشغيلية للشركات إلا أن الدراسات السابقة تكاد تجمع على أن أهمها هو؛ حجم الشركة، درجة الرفع المالي، الاستحقاق الاختياري، والربحية، خاصة العائد على الأصول. وهي الخصائص الأكثر جوهرية من منظور المحاسبة المالية، والتي سيتم تناولها على النحو التالي:**

١/٢/٧ - حجم الشركة:

يعتبر حجم الشركة أحد الخصائص المميزة للشركة التي يعتمد عليها في تفسير الاختيار المحاسبي بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس، وكذلك درجة الإفصاح المحاسبي (نصر، 2015). كما عرف (Pandey and Chotigeat, 2004)

تحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصلحة الملاك، فضلاً عن اعتباره وسيلة لحماية مصالح الدائنين، من خلال تنفيذ بعض الإجراءات والقيود لتقليل المخاطر التي يتعرضون لها، حيث يساهم التحفظ في خفض مخاطر نقص القيمة نتيجة لتقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية.

ب- دافع التقاضي - Litigation Mot-

ivation، وهو الدافع الناتج عن وجود خطر تعرض مجالس الإدارة ومراقبي الحسابات للتقاضى لتغطية الخسائر الناجمة عن ارتكاب التلاعب (الغش) Fraud في القوائم المالية. وبالنظر للتحفظ المحاسبي فإنه يؤدي لتدنية القيم الدفترية للأصول عن قيمتها الحقيقية، بما يخفض من مخاطر التقاضي.

ج- الدافع الضريبي Tax- Motivation

ation، حيث يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الحالية للضرائب المفروضة على الشركة، من خلال إظهار الإيرادات بأقل من قيمتها الحقيقية، وإظهار المصروفات بأكثر من قيمتها الحقيقية.

د- الدافع التنظيمي Motivation

Regulation، نتيجة لكون التحفظ المحاسبي

يهدف إلى تدنية القيم الدفترية للأصول والإيرادات، فإن ذلك يؤدي إلى توجه الشركات لاتباع سياسات محاسبية متحفظة، لتجنب التعرض للتكاليف السياسية Political Costs مثل؛ فرض ضرائب جديدة، تخفيض الدعم الحكومي، وتغيير تنظيم الأسعار الناجم عن تحقيق الشركة أرباحاً مرتفعة، مقارنة بنظيرتها من الشركات.

(Zingales, 1995؛ ملوالعين، ٢٠١١) إلى إمكانية حصول الشركات كبيرة الحجم على القروض بشكل أسرع وأسهل، مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، نتيجة لانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات في تلك الشركات.

وبشأن قياس حجم الشركة، اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها في كيفية قياس حجم الشركة، حيث قام البعض (Liu et al., 2012؛ Francis et al., 2013؛ سعد الدين، ٢٠١٤) بقياس حجم الشركة اعتماداً على اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية للأسهم، في حين اعتمد (Pandey and Chotigat, 2004) على اللوغاريتم الطبيعي للمبيعات في قياس حجم الشركة، بينما قام كل من (جرادات، ٢٠١٣؛ الصمادي، ٢٠١٥؛ Geimechi and Khodabakhshi, 2015؛ Li et al., 2015) بقياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

ونخلص مما سبق، إلى أن حجم الشركة من الخصائص التي يتم الاعتماد عليها لتفسير الاختيار المحاسبي بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس، وكذلك درجة الإفصاح المحاسبي. وأن ذلك من شأنه أن يؤثر على المستثمرين، سواء الحاليين أو المحتملين، المقرضين، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، المحللين الماليين والحكومة. وأن هناك اختلافاً بين الدراسات السابقة في كيفية قياس حجم الشركة. ونحن نميل إلى تبني مقياس اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لقياس حجم الشركة.

كما نخلص مما سبق إلى أن الحجم، خاصية تشغيلية للشركة، له عدة أبعاد محاسبية خاصة؛ اختيار البدائل المحاسبية، اعتماد نظام

حجم الشركة بأنه إجمالي الأصول التي تملكها الشركة. وأشار (محمد، 2013) إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتسم بوجود هيكل رقابة داخلية ICS متطور، فضلاً عن امتلاكها العديد من المهارات التكنولوجية والخبرات، واعتمادها على منشآت المحاسبة والمراجعة كبيرة الحجم عند القيام بعملية المراجعة الخارجية مقارنة بنظيرتها من الشركات صغيرة الحجم. وعلى نفس النحو؛ أوضح (غريب، 2015) أن الشركات كبيرة الحجم تواجه ضغوطاً لتلبية توقعات المحللين الماليين، ولديها القدرة على التفاوض والمساومة مع المراجع الخارجي، بما يمكنها من إدارة الأرباح^(٧)، بدرجة أكبر من الشركات صغيرة الحجم.

كما إتفقت بعض الدراسات الأجنبية (Watta and Zimmerman, 1986; Bhushan, 1989; Rajan and Zingales, 1995) وكذلك بعض الدراسات العربية (موالعين، ٢٠١١؛ محمد، ٢٠١٥؛ جرادات، ٢٠١٣؛ غريب، ٢٠١٥؛ يوسف، ٢٠١٥) بشأن تأثير حجم الشركة على قرارات أصحاب المصالح كالمستثمرين، سواء الحاليين أو المحتملين، نتيجة لقدرة المستثمر على ترشيد عملية اتخاذ قرار الاستثمار في ظل إمكانية الحصول على كم هائل من المعلومات، والتي يمكن الحصول عليها من الشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم.

وعلى نفس النحو أشار (جرادات، 2013) إلى تأثير قرارات توزيع الأرباح ومن ثم تحديد عوائد الأسهم بحجم الشركة. كما أوضح Rajan and

(٧) إدارة الأرباح Earning Management هي عملية لتطوير الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير على رقم الربح المصنوع عنه، من خلال تطبيق مبادئ محاسبية، تؤدي إلى مستويات مرغوبة من الأرباح. وعليه فإنها تعتبر تدخلاً متعمداً في إعداد القوائم المالية حتى يحقق المديرون مصالحهم الشخصية (خضر، ٢٠١٤).

إلى أن درجة الرفع المالي تقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى القيمة السوقية للأسهم. **بينما اعتمد** (Liu et al., 2012) في القياس على نسبة إجمالي الالتزامات (مطروحاً منها الديون البنكية) لإجمالي الأصول.

ونخلص مما سبق، إلى أن درجة الرفع المالي تعتبر مؤشراً لمدى اعتماد الشركة على القروض في تمويل أصولها. وتؤثر على الأطراف المختلفة سواء، المقرضين، حملة الأسهم، أو مصلحة الضرائب. كما أن هناك اختلافاً بين الدراسات السابقة في كيفية قياس درجة الرفع المالي. ونحن نميل إلى تبني مقياس نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في قياس درجة الرفع المالي.

٣/٢/٧ - العائد على الأصول:

يُحدد هذا العائد قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها، من معدات ومبانٍ وأراضٍ ومخزون (نصر، ٢٠١٥). **وقد اختلفت الدراسات السابقة (جرادات، ٢٠١٣؛ محمد، ٢٠١٣؛ المستريحي، ٢٠١٥؛ بنى سليم، ٢٠١٥؛ محمود، ٢٠١٥) بشأن تأثير العائد على الأصول على قرارات مختلف أصحاب المصالح. حيث أشار (جرادات، ٢٠١٣) إلى اعتبارها أحد مؤشرات قدرة الشركة على توليد الأرباح، وهو ما يعتبر موضع للاهتمام من قبل كافة المساهمين. كما أنها تعبر عن كفاءة أداء الشركة في استخدام أصولها (محمد، ٢٠١٣).**

أما بشأن قياس العائد على الأصول، فقد اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها حول كيفية قياس هذه النسبة، حيث أوضح (Liu et al., 2012) إمكانية قياس العائد على الأصول بقسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول، بينما

المعلومات المحاسبية المالي وكذا هيكل الرقابة والمراجعة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات، الإفصاح عبر الانترنت، وقياس الحجم نفسه اعتماداً على المعلومات المحاسبية، التي يتم توصيلها عبر القوائم المالية للشركات.

٢/٢/٧ - درجة الرفع المالي:

تعبر درجة الرفع المالي عن المدى الذي اعتمدت عليه الشركة في تمويل أصولها بالاعتماد على الأموال المقرضة (نصر، ٢٠١٥؛ المستريحي، ٢٠١٥). لقد اختلف البعض (جرادات، ٢٠١٣؛ المستريحي، ٢٠١٥؛ محمود، ٢٠١٥؛ يوسف، ٢٠١٥) بشأن تأثير درجة الرفع المالي على قرارات أصحاب المصالح. حيث أوضح (جرادات، ٢٠١٣) أن الرفع المالي يعبر عن كمية أو مقدار الديون المستخدمة في دعم مصادر العمليات التشغيلية للشركة، وهو ما يعتبر مؤشراً على مدى قدرة الدائنين على حماية مصالحهم في حالة عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. وعلى نفس النحو أشار (يوسف، ٢٠١٥) إلى أنه كلما زادت درجة الرفع المالي، انخفضت قدرة الشركة على الالتزام بالتزاماتها والوفاء بشروط المديونية. وهو ما يزيد من دوافع الشركة نحو القيام بإدارة أرباحها (محمود، ٢٠١٥).

وبشأن قياس درجة الرفع المالي فقد اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها في كيفية القياس. حيث اعتمد (Pandey and Chotigeat, 2004) على ثلاثة مقاييس لدرجة الرفع المالي وهي؛ نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول. كما أشار (Francis et al., 2013)

لتحقيق مستويات مستهدفة من الأرباح، تساهم فى تلبية مصالحها الشخصية(محمود، ٢٠١٠).

وعلى نفس النحو أشار كل من (محمود، ٢٠١٠؛ حسن، ٢٠١٥) لاعتبار الاستحقاق الاختياري مؤشراً، أو مقياساً، للقيام بممارسات إدارة الأرباح، حيث **تعبّر** القيمة الموجبة للاستحقاق الاختياري عن وجود إدارة أرباح فى اتجاه صعودي، بينما **تشير** القيمة السالبة للاستحقاق الاختياري إلى وجود إدارة أرباح فى اتجاه هبوطي، أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري مساوية للصفر (أو قريبة من الصفر) فإن ذلك يشير إلى عدم وجود إدارة أرباح.

أما بشأن قياس الاستحقاق الاختياري، فقد إتفقت العديد من الدراسات (محمود، 2010؛ حسن، ٢٠١٥؛ Geimechi and Khodabakhshi, 2015) على استخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones, 1991)، لحساب الاستحقاق الاختياري، وهو يمثل الفرق بين الاستحقاق الإجمالي والاستحقاق غير الاختياري^(٤).

ونخلص مما سبق، الى أنه نظراً لأن المحاسبة فى الشركات تعتمد على أساس الاستحقاق المحاسبى، وأنه هناك مكونين للاستحقاق المحاسبى وهما؛ الاستحقاق غير الاختياري، والاستحقاق الاختياري، فإن الإدارة يمكنها أن تستخدم حكمها الشخصى فى الشق الاختياري من الاستحقاق

اعتمد كل من (سعد الدين، ٢٠١٣؛ الصمادى، ٢٠١٥؛ محمود، ٢٠١٥) على نسبة الربح قبل الضرائب لإجمالى الأصول.

ونخلص مما سبق، إلى أن معدل العائد على الأصول يعتبر مؤشراً لكفاءة استخدام أصول الشركة. ومن جهة يؤثر معدل العائد على الأصول على المستثمرين، لما له من تأثير على التوزيعات التى يتحصلون عليها، وأيضاً يعتبر مؤشراً لكفاءة استخدام أصول الشركة. ومن جهة أخرى يؤثر معدل العائد على الأصول على اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية التى من شأنها أن لا تضر بوضع الشركة. أيضاً هناك اختلاف بين الدراسات السابقة فى كيفية قياس معدل العائد على الأصول. **ونحن نميل الى تبني** مقياس نسبة الربح قبل الضرائب إلى إجمالى الأصول، فى قياس معدل العائد على الأصول.

٧/٢-٤ - الاستحقاق الاختياري:

يقصد بالاستحقاق الاختياري اعتماد الإدارة على أساس الاستحقاق^(٣)، من خلال استخدام المرونة المتاحة لها فى اختيار الطرق المحاسبية وعمل بعض التقديرات المحاسبية، كتقدير أعمار حسابات العملاء والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وكذلك اختيارها لتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، سواء عن طريق تأجيل، أو تعجيل، الاعتراف ببعض بنود الإيرادات والمصروفات

^(٣) وفقاً لـ أساس الاستحقاق **Accrual basis** يتم إثبات العمليات المالية والأحداث الأخرى وقت حدوثها وتسجيلها فى السجلات المحاسبية، وتضمينها فى القوائم المالية، عن الفترة التى تمت فيها. كما تمتد القوائم المالية، المعدة على أساس الاستحقاق، المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بالعمليات المالية السابقة المنظوية على دفع وإستلام النقدية، وكذلك المعلومات المرتبطة بالموارد التى تمثل نقدية سيتم استلامها فى المستقبل (إظهار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، الفقرة ٢٢)

^(٤) عبارة عن استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات دون محاولة الإدارة استخدام حكمها الشخصى فى تطبيق هذا الأساس لتحقيق مصلحة خاصة، أي أنه يمثل ما يجب أن تكون عليه الإيرادات والمصروفات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، فى ظل تطبيق أساس الاستحقاق. وبالتالي فهو عبارة عن التعديلات على التدفقات النقدية للشركة والمفروضة بواسطة المعايير المحاسبية (الحوشي، ٢٠٠٧).

الشركة عائلية إذا كانت مدارة من قبل واحد، أو أكثر من أعضاء العائلة. واعتمد (Chen *et al.*, 2008) فى تعريفه للشركات العائلية، على أنها الشركات التى يتولى فيها أفراد العائلة المؤسسة مناصب بإدراتها العليا.

كما اختلف البعض (ملحم، ٢٠٠٢؛ Kubota and Takehara, 2013؛ بنى سليم، ٢٠١٥) فى تصنيف الشركات العائلية من حيث نسبة الملكية، والوضع الوظيفى لمالكى الشركات فى إدارة الشركة. حيث أشار (ملحم، ٢٠٠٢) الى اعتبار الشركة عائلية من حيث الملكية إذا كانت؛ تمتلك العائلة ١٠% أو أكثر من رأس مال الشركة، ولها تمثيل فى مجلس الإدارة، أو أن يكون للعائلة أكثر من مقعد فى مجلس الإدارة وأحد أفرادها مديراً عاماً أو رئيساً لمجلس الإدارة.

كما أوضح (Kubota and Takehara, 2013) وجود ثلاث أنواع من الشركات العائلية وهى؛ **الشركات التى تمتلك العائلة فيها أكثر من ١٠% من الأسهم ولديها مديرون تنفيذيون من العائلة، الشركات التى تمتلك العائلة فيها أكثر من ١٠% من الأسهم وليس لديها مديرون تنفيذيون من العائلة، الشركات التى تمتلك العائلة فيها أقل من ١٠% من الأسهم ولديها مديرون تنفيذيون من العائلة. وأشار (بنى سليم، ٢٠١٥) إلى اعتبار الشركة عائلية عند امتلاك أفراد العائلة نسبة مؤثرة فى الشركة و/ أو يكون لأفراد العائلة تمثيل مؤثر فى مجلس إدارة الشركة، والتى منها؛ أن تكون نسبة الملكية ١٠% من رأسمال الشركة ويكون لأفراد العائلة تمثيل فى مجلس الإدارة بمقعدين، أو أكثر، على أن يكون أحدهما مديراً عاماً الشركة أو نائباً للمدير العام. إلا أن (الصمادى، ٢٠١٥) يرى أن**

المحاسبى، لإعداد بعض التقديرات المحاسبية، بما يؤثر على القيم الواردة فى القوائم المالية لتحقيق أهداف خاصة، وأن ذلك يؤثر على أصحاب المصالح، خاصة الدائنين. ونخلص أيضاً الى أن المقياس المناسب لقياس الاستحقاق الاختيارى هو نموذج جونز المعدل، لذلك سوف نعتمد عليه فى قياس الاستحقاق الاختيارى فى هذا البحث.

٣/٧- الشركات العائلية وغير العائلية من منظور محاسبى:

لكل من نوعى الشركات مفهومه وسماته التى تؤثر بالضرورة على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، كما يلى:

١/٣/٧- مفهوم الشركات العائلية والشركات غير العائلية:

يوجد شبه إ اتفاق بين كثير من الدراسات السابقة (Poutziouris and Chittenden, 1996; Chen *et al.*, 2008; Li *et al.*, 2015) على أن الشركات العائلية هى الشركات التى تملك فيها عائلة نسبة من ملكية الشركة و/ أو تتولى فيها عائلة مناصب إدارية عليا. كما أشار (Poutziouris and Chittenden, 1996; Li *et al.*, 2015) إلى أن الشركات العائلية هى تلك الشركات التى تكون فيها غالبية الملكية أو الإدارة، مع عائلة واحدة، ويوجد أثنان أو أكثر، من أفراد العائلة فى إدارة الشركة.

كما أوضح (سلطان، ٢٠١٥) وجود مدخلين يمكن الاعتماد عليهما فى تعريف الشركات العائلية يركز أحدهما على ملكية الشركة، حيث تعتبر الشركة عائلية إذا كانت غالبية أسهم رأسمالها مملوكة للعائلة من خلال تحديد نسبة معينة لملكية أفراد العائلة لأسهم الشركة، بينما يرتبط المدخل الآخر بإدارة الشركة من قبل أفراد العائلة، حيث تعتبر

من الشركات العائلية (المدير المالك)، والشركات غير العائلية (المدير المحترف) والتي تتمثل في؛ تركيز المدير المحترف على المكافأة بما يختلف عن المدير المالك، ووجود تركيز أكبر للمدير المالك في إتخاذ القرارات للقدرة على السيطرة وتوافق المصالح. كما أوضح كل من (Chau and Gary, 2010؛) (الصمادي، ٢٠١٥) وجود علاقة سلبية بين الملكية العائلية ومستوى الإفصاح الاختياري.

ونخلص مما سبق، إلى أن طبيعة ملكية الشركة (عائلية أو غير عائلية) ينعكس على قرار الإدارة بشأن اختيار السياسات المحاسبية وسلامة تطبيقها من جهة، والتي منها بالطبع التحفظ المحاسبي، وعلى أهمية المحتوى المعلومات للقوائم المالية من منظور أصحاب المصالح في الشركة من جهة أخرى.

٧/٤- تحليل العلاقة بين طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات من جهة ومستوى التحفظ المحاسبي من جهة أخرى، وإشتقاق فروض البحث:

نتناول في هذه الفرعية من البحث تحليل العلاقة بين طبيعة ملكية الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي من جهة، والعلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى التحفظ المحاسبي، من جهة أخرى، ومن ثم اشتقاق فروض البحث، كما يلي:

٧/٤-١ - تحليل العلاقة بين طبيعة الملكية ومستوى التحفظ المحاسبي وإشتقاق الفرض الأول للبحث:

إتفقت بعض الدراسات السابقة (Chen et al., 2008; Pothof, 2011; Bouzgarrou and Navatte, 2013; Kubota and Takehara,

الشركات تكون عائلية عندما تسيطر فيها عائلة، أو أكثر، على نسبة 20% فأكثر من مجموع حقوق الملكية.

ومن ناحية أخرى، عرف (Barontini and Caprio, 2006) الشركات العائلية بأنها الشركات التي يتحكم فرد أو عائلة في أكثر من ٥١% من حقوق التصويت فيها، أو يتحكم في أكثر من ضعف حقوق التصويت لثاني أكبر مساهم. وأشار (ملحم، ٢٠٠٢) إلى الشركات غير العائلية على أنها الشركات التي تتصف بتشتت ملكيتها وعدم وجود تركيز للملكية في يد عائلة معينة، بغض النظر عن كون نسبة من ملكيتها لمؤسسة معينة.

ونخلص مما سبق، إلى أن هناك مدخلين لتحديد الشركات العائلية وهما؛ الملكية و/ أو الإدارة. ويوجد اختلاف بين الدراسات السابقة حول نسبة ملكية العائلة، أو عدد ووضع أفراد العائلة المشاركة في إدارة الشركة. ونحن نتبنى مدخل الملكية، في تحديد الشركات العائلية التي تسيطر فيها عائلة أو أكثر على نسبة ٢٠% فأكثر من مجموع حقوق الملكية.

٧/٣-٢ - تأثير الشركات العائلية وغير العائلية على السياسات المحاسبية:

من المتعارف عليه، أن للمحاسبة المالية وظيفتين وهما؛ قياس وتوصيل المعلومات المالية لأصحاب المصالح، لمساعدتهم في عملية إتخاذ القرارات. لذلك فإن اختلاف تأثير نوعية الشركة (عائلية أو غير عائلية) على السياسات المحاسبية، ينعكس في نهاية المطاف على قرارات أصحاب المصالح. كما أشار (ملحم، ٢٠٠٢) إلى ارتفاع تكلفة الوكالة في الشركات غير العائلية، مقارنة بالشركات العائلية، ووجود فروق بين المدراء في كل

مليجي، (٢٠١٤ ذات الصلة، إلى اختلاف بيئة تطبيقها، حيث اعتمد (Pothof, 2011) على عينة من الشركات الهولندية، بينما اهتم (Bouzgarrou and Navatte, 2013) بالفرنسي، وتطرق (Kubota and Takehara, 2013) للشركات اليابانية، واعتمد (Li et al., 2015) على عينة من الشركات في بورصة هونج كونج، وأخيرا اهتم كل من (يوسف، ٢٠١٢؛ مليجي، ٢٠١٤) بالشأن المصري.

أما بشأن حداثة تلك الدراسات، يتضح أن غالبيتها، يوسف، ٢٠١٢؛ (Pothof, 2011; Kubota and Takehara, 2013; Bouzgarrou and Navatte, 2013; Li et al., 2015; مليجي، ٢٠١٤) تغطي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مما يعبر عن توجه بحثي حديث يؤيد ما يسير عليه البحث الحالي.

وبتحليل منهجيات تلك الدراسات يتضح أن (Chen et al., 2008؛ Pothof, 2011؛ Kubota and Bouzgarrou and Navatte, 2013؛ Li et al., 2015 and Takehara, 2013 يوسف، ٢٠١٢؛ مليجي، ٢٠١٤) اعتمدت على تحليل البيانات الفعلية، الواردة بالقوائم المالية، باستخدام نماذج الإنحدار والإرتباط، وبعض النماذج الإحصائية الأخرى.

وبشأن مدى الإتفاق بين تلك الدراسات على العلاقة محل الدراسة، يتضح أن أغلبها (Chen et al., 2008؛ Pothof, 2011؛ Bouzgarrou and Navatte, 2013) يشير إلى أن الشركات العائلية لديها تبريرات لأن تتبع سياسات محاسبية أكثر تحفظاً من الشركات غير العائلية. بينما أشار البعض (Kubota and Takehara, 2013; Li et al., 2015) إلى أن هناك أكثر من

(Li et al., 2015; 2013) على وجود اختلاف بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية بشأن العلاقة بين طبيعة الملكية ومستوى التحفظ المحاسبى، حيث تتبع الشركات العائلية سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، مقارنة بالشركات غير العائلية. كما توصل (Pothof, 2011) إلى اختلاف مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية، حيث يكون مدير الشركة العائلية هو نفسه صاحب الشركة، وهو ما يزيد من مستوى التحفظ المحاسبى حفاظاً على الشركة، وذلك على النقيض من الشركات غير العائلية التى تكون أقل تحفظاً.

وأشار (Bouzgarrou and Navatte, 2013) إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية خوفاً من التعرض لخطر التقاضى، فالمساهمين من العائلة، على المدى الزمنى الطويل، يكونون أكثر قلقاً عن غيرهم من التعرض لمخاطر التقاضى، الأمر الذى ينعكس على زيادة مستوى التحفظ المحاسبى، لتجنب تلك المخاطر.

وعلى النقيض من ذلك توصل (يوسف، ٢٠١٢) إلى عدم زيادة مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، بسبب أن الشركة العائلية، تكون إدراتها من أفراد العائلة نفسها، وهو ما يزيد من دافع إظهار أداء الشركة بشكل أفضل من خلال الإفصاح عن مؤشرات مرتفعة للأرباح والأصول. وخلص (مليجي، ٢٠١٤) إلى وجود تأثير غير معنوى للملكية العائلية على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.

ونخلص من تتبع التطور التاريخى للدراسات السابقة يوسف، ٢٠١٢؛ (Pothof, 2011; Kubota and Takehara, 2013; Bouzgarrou and Navatte, 2013; Li et al., 2015;

(2014; Chen *et al.*, 2015; Li *et al.*, 2015) بإجراء مقارنة بين الخصائص التشغيلية والتي من أهمها؛ حجم الشركة، درجة الرفع المالي، معدل العائد على الأصول، والاستحقاق الاختياري في كل من الشركات العائلية وغير العائلية. وهو ما جعلنا نهتم بدراسة مدى اختلاف تلك الخصائص في كلا النوعين من الشركات.

ويشأن حجم الشركة، فقد إتفق (ملحم، Chen *et al.*, 2008; Pothof, 2011; ٢٠٠٢؛ Li *et al.*, 2015) على صغر حجم الشركات العائلية، مقارنة بالشركات غير العائلية. حيث توصل (Chen *et al.*, 2008) الى انخفاض متوسط حجم الشركات الأمريكية العائلية عن متوسط حجم الشركات الأمريكية غير العائلية. وتوصل دراسة (Li *et al.*, 2015) الى زيادة متوسط حجم الشركات المملوكة للدولة عن متوسط حجم الشركات العائلية.

وفيما يتعلق بدرجة الرفع المالي، فقد أشار (Anderson *et al.*, 2003) الى قيام الشركات العائلية بإستثمار نسبة كبيرة من ثرواتها داخل الشركة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاعتماد على الأموال المقترضة. كما توصل (Chen *et al.*, 2008) الى انخفاض متوسط درجة الرفع المالي للشركات العائلية نسبياً عن متوسط درجة الرفع المالي للشركات غير العائلية. وعلى النقيض من ذلك خلص (Harijono *et al.*, 2004) الى ارتفاع درجة الرفع المالي بالشركات العائلية عنها في الشركات غير العائلية. وتوصل (Prencipe *et al.*, 2008; Li *et al.*, 2015) الى عدم وجود اختلاف معنوي في درجة الرفع المالي، فيما بين الشركات العائلية وغير العائلية.

وجهة نظر بشأن مستوى التحفظ المحاسبى المطبق في الشركات العائلية أو الشركات غير العائلية. في حين توصل البعض (يوسف، ٢٠١٢؛ مليجي، ٢٠١٤) الى عدم وجود تأثير للملكية العائلية على مستوى التحفظ المحاسبى في مصر.

ونخلص مما سبق، الى أنه يوجد دوافع لكل من مديري وملاك الشركات العائلية، لإتباع سياسات محاسبية أكثر تحفظاً عن الشركات غير العائلية. أو بمعنى آخر أن طبيعة الملكية (عائلية/ غير عائلية) تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى، وهو الأمر الذى يسعى الباحثان إلى التحقق منه، من خلال اختبار الفرض الأول للبحث، والذى يمكن صياغته على النحو التالى:

١: يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٤/٧ - تحليل مدى اختلاف الخصائص التشغيلية بين الشركات العائلية وغير العائلية وإشتقاق الفرض الثانى للبحث:

نتيجة لاختلاف طبيعة ملكية الشركات العائلية عن الشركات غير العائلية انعكس ذلك بالضرورة على اختلاف طبيعة عمليات نوعى الشركات وكذلك الخصائص التشغيلية المميزة لكل منهما على حده. وعلى ذلك النحو، إهتم البعض (ملحم، ٢٠٠٢؛ Anderson *et al.*, 2003; Harijono *et al.*, 2004; Wang, 2006; Ali *et al.*, 2007; Sraer and Thesmar, 2007; Tong, 2007; Chen *et al.*, 2008; Prencipe *et al.*, 2008; Jiraporn and Dadalt, 2009; Ding *et al.*, 2011; Pothof, 2011; Machek *et al.*, 2013; Achleitner *et al.*,

et al., 2008; Jiraporn and Dadalt, 2009) على عينة من الشركات الأمريكية. بينما اهتم البعض بالبيئة الأوروبية حيث اهتم (Prencipe *et al.*, 2008) بالشركات الإيطالية، واعتمد (Sraer and Thesmar, 2007) على عينة من الشركات الفرنسية، وتطرق (Pothof, 2011) لعينة من الشركات الهولندية، وتناول (Machek *et al.*, 2013) عينة من الشركات فى جمهورية تشيك، واهتم (Achleitner *et al.*, 2014) بعينة من الشركات الألمانية.

أما على الصعيد الآسيوى، فقد اهتم (Ding *et al.*, 2011) بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية، وتطرق (Chi *et al.*, 2015) إلى الشركات التايوانية، واعتمد (Li *et al.*, 2015) على عينة من الشركات فى بورصة هونج كونج. وكذلك اهتم (Harijono *et al.*, 2004) بالبيئة الاسترالية. وأخيرا اهتمت دراسة (ملحم، 2002) بالشأن الأردنى.

ويشأن حداثة تلك الدراسات، يتضح أن بعض تلك الدراسات (ملحم، ٢٠٠٢؛ Anderson *et al.*, 2003; Harijono *et al.*, 2004; Wang, 2006; Ali *et al.*, 2007; Sraer and Thesmar, 2007; Tong, 2007; Chen *et al.*, 2008; Prencipe *et al.*, 2008; Jiraporn and DaDalt, 2009) الأول من القرن الحادى والعشرين، بينما يغطى البعض الآخر (Pothof, 2011; Ding *et al.*, 2011; Machek *et al.*, 2013; Achleitner *et al.*, 2014; Chi *et al.*, 2015; Li *et al.*, 2015) العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، مما يعبر عن أهمية التوجه البحثى لنا.

وبتحليل منهجيات تلك الدراسات، يتضح أن غالبية تلك الدراسات (ملحم، ٢٠٠٢؛ Anderson

أما بشأن معدل العائد على الأصول، فقد توصل البعض (Sraer and Thesmar, 2007; Chen *et al.*, 2008; Machek *et al.*, 2013) رغم اختلاف بيئة الدراسة، إلى زيادة معدل العائد على الأصول بدرجة أكبر فى الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية. وعلى النقيض من ذلك خلص (Prencipe *et al.*, 2008) إلى عدم وجود اختلاف معنوى بين معدل العائد على الأصول فى الشركات العائلية والشركات غير العائلية.

وبشأن الاستحقاق الاختيارى، فقد اختلفت الدراسات السابقة حول مدى اختلاف مستوى الاستحقاق الاختيارى بالشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية. حيث توصل كل من (Ding *et al.*, 2011; Chi *et al.*, 2015) الى ارتفاع مستوى الاستحقاق الاختيارى فى الشركات العائلية، بدرجة أكبر من مستوى الاستحقاق الاختيارى بالشركات غير العائلية. وعلى النقيض من ذلك توصل البعض (Wang, 2006; Tong, 2007; Ali *et al.*, 2007; Jitaporn and Dadalt, 2009; Achleitner *et al.*, 2014) الى انخفاض مستوى الاستحقاق الاختيارى للشركات العائلية، مقارنة بالشركات غير العائلية.

ونخلص من تتبع التطور التاريخى لهذه الدراسات (ملحم، ٢٠٠٢؛ Anderson *et al.*, 2003; Harojone *et al.*, 2004; Wang, 2006; Ali *et al.*, 2007; Sraer and Thesmar, 2007; Tong, 2007; Chen *et al.*, 2008; Prencipe *et al.*, 2008; Jiraporn and Dadalt, 2009; Ding *et al.*, 2011; Pothof, 2011; Machek *et al.*, 2013; Achleitner *et al.*, 2014; Chi *et al.*, 2015; Li *et al.*, 2015) إلى اختلاف البيئة التى طبقت فيها تلك الدراسات. حيث اعتمد كل من (Wang, 2006; Tong, 2007; Ali *et al.*, 2007; Chen

العائلية أكبر نسبياً عن متوسط معدل العائد على الأصول للشركات غير العائلية. بينما لم تتوصل دراسة (Prencipe *et al.*, 2008) الى وجود اختلافات معنوية لمعدل العائد على الأصول بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية.

وبشأن الاستحقاق الاختياري، اختلفت

الدراسات السابقة حول درجة الاستحقاق الاختياري في كل من الشركات العائلية والشركات غير العائلية، فبينما أشار البعض (Ding *et al.*, 2011; Chi *et al.*, 2015) الى ارتفاع الاستحقاق

الاختياري للشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، فإن البعض الآخر (Wang, 2006; Tong, 2007; Ali *et al.*, 2007; Jiraporn and Dadalt, 2009; Achleitner *et al.*, 2014) توصل الى انخفاض الاستحقاق الاختياري للشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية.

ونخلص مما سبق، الى اختلاف

الخصائص التشغيلية بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية. وهو الأمر الذي يسعى الباحثان إلى التحقق منه في بيئة الأعمال المصرية، من خلال اختبار الفرض الثاني للبحث، والذي يمكن صياغته على النحو التالي:

ف ٢: تختلف الخصائص التشغيلية للشركات العائلية

المقيدة بالبورصة المصرية عن الخصائص التشغيلية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار مدى وجود اختلاف لكل خاصية

من الخصائص التشغيلية على حده، في كل من الشركات العائلية والشركات غير العائلية، سوف يتم تقسيم هذا الفرض لأربعة فروض فرعية كما يلي:

et al., 2003; Harojone *et al.*, 2004; Wang, 2006; Ali *et al.*, 2007; Sraer and Thesmar, 2007; Tong, 2007; Chen *et al.*, 2008; Prencipe *et al.*, 2008; Jiraporn and Dadalt, 2009; Ding *et al.*, 2011; Pothof, 2011; Machek *et al.*, 2013; Achleitner *et al.*, 2014; Chi *et al.*, 2015) اعتمدت على تحليل

البيانات الفعلية، الواردة بالقوائم المالية، باستخدام نماذج الإنحدار والارتباط، وبعض النماذج الإحصائية الأخرى، بالإضافة لبعض المنهجيات الأخرى.

وبشأن مدى الاتفاق بين تلك الدراسات،

فيما يتعلق بحجم الشركة، فقد إتفقت العديد من الدراسات السابقة (ملحم، ٢٠٠٢؛ Chen *et al.*, 2008؛ Pothof, 2011؛ Li *et al.*, 2015) على أن الشركات العائلية أصغر حجماً من الشركات غير العائلية. وبشأن درجة الرفع المالي، اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها، حيث أشار البعض (Chen *et al.*, 2003; Anderson *et al.*, 2008) الى أن متوسط الرفع المالي للشركات العائلية أقل نسبياً عن متوسط الرفع المالي للشركات غير العائلية. في حين توصل (Harijono *et al.*, 2004) الى أن الشركات العائلية لديها درجة رفع مالي أكبر عن الشركات غير العائلية. الا أن البعض (Prencipe *et al.*, 2008; Li *et al.*, 2015) لم يتوصل الى وجود اختلاف معنوي في درجة الرفع المالي بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية.

أما فيما يرتبط بمعدل العائد على الأصول،

فقد اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها، حيث توصل البعض (Sraer and Thesmar, 2007; Chen *et al.*, 2008; Machek *et al.*, 2013) الى أن متوسط معدل العائد على الأصول للشركات

وعلى النقيض من ذلك، توصل (2009 ، Kravet؛ كساب، ٢٠١١، Broekhof ؛ 2013) الى تأثير حجم الشركة سلباً على مستوى التحفظ المحاسبى، نتيجة لأن الشركات كبيرة الحجم تتصف بانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات، ومواجهتها لضغوط مرتفعة من قبل المساهمين، أو المقرضين، للمحافظة على مستوى معين من الأرباح، وهو ما ينعكس على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبى بها. بينما خلص (السهي، ٢٠٠٩؛ مليجي، ٢٠١٤ ؛ Geimechi and Khodabakhshi, 2015) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبى.

وفيما يتعلق بتأثير درجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى، فقد أشار البعض (Watts, 2003a; Zhang, 2008; Kravet, 2009; Heijden, 2011; Broekhof, 2013; Geimechi and Khodabakhshi, 2015) وكذلك (كساب، ٢٠١١؛ مليجي، ٢٠١٤) إلى وجود تأثير إيجابى لدرجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى، نتيجة لاعتبار مستوى التحفظ المحاسبى وسيلة لحماية مصالح الدائنين فى عقود الدين، من خلال تنفيذ بعض الإجراءات والقيود وتدنية مخاطر عدم وفاء الشركة بالتزاماتها، ذلك بالإضافة لاعتباره وسيلة للحد من السلوك الانتهازي للإدارة. وعلى النقيض من ذلك خلص (Moeinaddin et al., 2012) إلى وجود تأثير سلبى لدرجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى. وتوصل (السهي، ٢٠٠٩) إلى عدم وجود تأثير معنوى لدرجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى.

وفيما يتعلق بتأثير معدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى، فقد

ف ٢/ أ: يختلف حجم الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن حجم الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف ٢/ ب: تختلف درجة الرفع المالى للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن درجة الرفع المالى للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف ٢/ ج: يختلف معدل العائد على الأصول للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن معدل العائد على الأصول للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف ٢/ د: يختلف الاستحقاق الاختيارى للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن الاستحقاق الاختيارى للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

٣/٤/٧ - تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبى وإشتقاق الفرض الثالث للبحث:-

فيما يتعلق بتأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى، فقد أشار البعض (Watts, 2003a; García Lara et al., 2009b; Heijden, 2011; Moeinaddin et al., 2012) إلى تأثير حجم الشركة إيجاباً على مستوى التحفظ المحاسبى، نتيجة لوجود دافع لدى الشركات كبيرة الحجم للقيام بتدنية القيم الدفترية لأصولها وإظهار إيراداتها بأقل من قيمتها الحقيقية، من خلال زيادة مستوى التحفظ المحاسبى، وذلك حتى يمكن تجنب تعرض تلك الشركات للتكاليف السياسية والتنظيمية المرتفعة، نتيجة لارتفاع أرباحها، مقارنة بنظيرتها من الشركات الأخرى.

اختلاف ذلك التأثير بالشركات العائلية عنه فى الشركات غير العائلية، نظراً لاختلاف حجم ودرجة الرفع المالى ومعدل العائد على الأصول والاستحقاق الاختيارى فى كل منهما عن الآخر، وهو ما سنركز عليه فى هذا البحث.

وبشأن تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبى فى كل من الشركات العائلية والشركات غير العائلية، واتساقاً مع ما أشار إليه البعض (Ali et al., 2007; Tong, 2007; Prencipe et al., 2008; Jiraporn and Dadalt, 2009; Ding et al., 2011; Machek et al., 2013; Achleitner et al., 2014; Chi et al., 2015; Li et al., 2015) فيما يتعلق باختلاف الخصائص التشغيلية فيما بين الشركات العائلية وغير العائلية، ونتيجة لاختلاف مستوى التحفظ المحاسبى فيما بين الشركات العائلية وغير العائلية (Chen et al., 2008; Pothof, 2011; Bouzgarrou and Navatte, 2013)

فإننا نخلص مما سبق، الى وجود تأثير للخصائص التشغيلية (حجم الشركة، الرفع المالى، العائد على الأصول، الاستحقاق الاختيارى) على مستوى التحفظ المحاسبى، وأن الشركات العائلية تختلف عن الشركات غير العائلية فى كل من الخصائص التشغيلية ومستوى التحفظ المحاسبى. وهو الأمر الذى نسعى إلى التحقق منه فى بيئة الأعمال المصرية، من خلال اختبار الفرض الثالث للبحث، والذى يمكن صياغته على النحو التالى:

ف3: يختلف تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه بالشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

توصل (Mohammadi et al., 2014; Kaviani et al., 2013) إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل العائد على الأصول ومستوى التحفظ المحاسبى. وعلى النقيض من ذلك توصل (Khan and Watts, 2009) الى وجود علاقة سلبية بين معدل العائد على الأصول ومستوى التحفظ المحاسبى.

وفيما يتعلق بتأثير الاستحقاق الاختيارى على مستوى التحفظ المحاسبى، فقد خلص (Khan and Watts, 2009; Behrghani and Pajoochi, 2013) وكذلك (الجارحى، ٢٠١٣؛ سعد الدين، ٢٠١٤) الى وجود علاقة عكسية بين مستوى الاستحقاق الاختيارى ومستوى التحفظ المحاسبى، نتيجة لقدرة التحفظ المحاسبى على تقييد حرية الإدارة عند الاختيار بين البدائل المحاسبية واستخدام الحكم الشخصى، عند عمل التقديرات المحاسبية، وهو ما يحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم انخفاض مستوى الاستحقاق الاختيارى بالشركات. وعلى النقيض من ذلك توصل (Geimechi and Khodabakhshi, 2015) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الاستحقاق الاختيارى ومستوى التحفظ المحاسبى.

ونخلص من تتبع الدراسات السابقة إلى اختلاف تأثير كل من حجم الشركة ودرجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى ما بين وجود تأثير سواء أكان إيجابياً وسلباً أو عدم وجود تأثير معنوى، وكذلك وجود اختلاف فى تأثير معدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى، ما بين إيجابى وسلبى، واخيراً اختلاف تأثير مستوى الاستحقاق الاختيارى على مستوى التحفظ المحاسبى ما بين التأثير السلبى او عدم وجود تأثير معنوى. وهو الأمر الذى يشير لضرورة التحقق من مدى

(2016; Nawaiseh *et al.*, 2016) أهمية الأخذ فى الاعتبار بعض المتغيرات الرقابية التى من المحتمل أن تؤثر على العلاقات محل الدراسة.

وفى ذلك السياق اتفق كل من (Blay *et al.*, 2014; Aobdia *et al.*, 2015; Bills *et al.*, 2015; Smii, 2016; Nawaiseh *et al.*, 2016) على وجود العديد من المتغيرات المؤثرة على الارتقاء بجودة عملية المراجعة ومن ثم قدرتها على زيادة مستوى التحفظ المحاسبى بالشركة والتى منها؛ خبرة مراقب الحسابات، والأهمية النسبية للعميل، وأداء الخدمات الإستشارية^(٥)، وأتباع عملية المراجعة، وتطبيق سياسة التدوير الألمانى، والاستقلال^(٦)، والتخصص الصناعى^(٧)، والاعتماد على عملية المراجعة المشتركة^(٨)، وممارسة العملاء

ولاختبار مدى الاختلاف بين تأثير كل خاصية من الخصائص التشغيلية، على حده، على مستوى التحفظ المحاسبى، فى كل من الشركات العائلية والشركات غير العائلية، سوف يتم تقسيم هذا الفرض لأربعة فروض فرعية كما يلى:

ف٣/أ: يختلف تأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف٣/ب: يختلف تأثير درجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف٣/ج: يختلف تأثير معدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

ف٣/د: يختلف تأثير الاستحقاق الاختيارى على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

٧/٤/٤ - حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمحدد للعلاقة الرئيسية محل الدراسة:

لتحقيق هدف البحث الأساسى وإضفاء الثقة على نتائجه المحتملة، اتضح لنا من تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة (Ani, 2014; Tyokoso and Tsegba, 2015; Ching *et al.*, 2015; Smii,

^(٥) تعتبر الخدمات الإستشارية Management Consulting نوعاً من الخدمات غير التوكيدية Non Assurance Services التى يقوم بها مراقب الحسابات من خلال تقديم المشورة والمساعدة لإدارة الشركة. كما أنها تتضمن أيضاً خدمات الضرائب Tax Services وخدمات المحاسبة وإعداد القوائم المالية Accounting and bookkeeping. ويتضح خروج تلك الخدمات عن نطاق الخدمات التوكيدية Assurance Services التى يقوم بها مراقب الحسابات لتحسين جودة المعلومات المحاسبية (Arens, 2013). وهو ما يشير لإمكانية تأثير أدائها على موضوعية واستقلال مراقب الحسابات عند أداء عمله.

^(٦) يعرف الاستقلال Independence على أنه تحرر مراقب الحسابات من الرقابة والسيطرة من الأطراف المختلفة، وعدم التحيز عند جمع الأدلة وتكوين رأيه، ذلك بالإضافة إلى عدم وجود أى مصالح مادية فيما بينه وبين الشركة محل المراجعة (Arens, 2013; Sarwoko and Agoes, 2014).

^(٧) يشير التخصص الصناعى Industry Specialization إلى وجود فهم عميق وخبرة طويلة للمراجع بطبيعة الأعمال الخاصة بصناعة العميل وكيفية تطبيق المعالجات المحاسبية والقدرة على تحديد كافة التحديات التشغيلية التى من الممكن ان تواجه الصناعة (Sarwoko and Agoes, 2014).

^(٨) تشير عملية المراجعة المشتركة إلى القيام بعملية المراجعة بشكل متزامن وبصورة منفصلة بين مكنتي مراجعة وتقسيم العمل فيما بينهما، وكذلك فحص كلاً منهما لعمل الآخر وإصدار تقرير مراجعة واحد يوقعان عليه معاً (Deng *et al.*, 2014).

مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، ونتائج اختبار الفروض. وذلك على النحو التالي:

١/٥/٧ - أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، من خلال قياس مستوى التحفظ المحاسبي، لكل من الشركات العائلية والشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. وقياس الخصائص التشغيلية (حجم الشركة، درجة الرفع المالي، العائد على الأصول، والاستحقاق الاختياري) في هذه الشركات بنوعيتها. بالإضافة إلى قياس ما إذا كان هناك تأثير للخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لنوعى الشركات، وأخيراً اختبار أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

٢/٥/٧ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال العام ٢٠١٣. وقد تم اختيار عينة حكمية^(٩) مكونة من ٦٠ شركة من تلك الشركات مقسمة إلى مجموعتين؛ ٣٠ شركة تمثل الشركات العائلية، و 30 شركة تمثل الشركات غير العائلية^(١٠).

٣/٥/٧ - توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

بالرجوع إلى فروض وسؤال الدراسة يمكن توصيف وقياس المتغيرات، بالنسبة لكل فرض من فروض الدراسة على حده، وذلك على النحو التالي:

للضغط على مراقبي الحسابات أثناء عملية المراجعة، وحجم مكتب المراجعة.

ونظراً لجوهرية المتغيرات الرقابية سيتم التركيز على حجم مكتب المراجعة نتيجة لاعتباره أحد أهم محددات جودة المراجعة؛ ولقد بنينا وجهة نظرنا هذه على غرار العديد من الدراسات (Ching, 2015; Omid, 2015; Smii, 2016) فضلاً عن تأثيره الإيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركة، كما أشار كل من (Reyad, 2012; Khodayar et al., 2012; Souza et al., 2013)

أما بشأن أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي، فيتضح لنا من تحليل الدراسات السابقة إشارتها بشكل صريح على التأثير الإيجابي لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي، وعدم تناولها بشكل صريح مدى اختلاف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي في ظل اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، لذا نرى أن منهجية البحث يجب أن تتضمن البحث عن دليل عملي من القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يُساعدنا في الإجابة على السؤال التالي:

س١: هل يختلف تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية، مقارنة بالشركات غير العائلية، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة؟

٥/٧ - منهجية البحث.

نتناول في هذه الفرعية كيفية اختبار فروض البحث عملياً في بيئة الاعمال المصرية، وذلك من خلال تناول كل من؛ أهداف الدراسة التطبيقية،

^(٩) تم اختيار عينة تتوافق مع طبيعة الدراسة لإختبار فروض البحث، حيث تم إختيار نصف عينة الدراسة من شركات عائلية، ونصف عينة الدراسة الأخرى من شركات غير عائلية. وقد اعتمد الباحث في إختياره للشركات العائلية على الشركات التي يمتلك نسبة كبيرة من أسهمها عائلة واحدة (استناداً على (سلطان، ٢٠١٥؛ Atmaja et al., 2011).

^(١٠) ملحق (1) عينة البحث.

١/٣/٥/٧ - المتغيرات المستقلة:

IBX_t: صافي الربح قبل العناصر الاستثنائية

للشركة في السنة t.

OCF_t: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

للشركة في السنة t.

A_{t-1}: إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة t-1.

ج/٢- تقدير الاستحقاق غير الاختياري:

Nondiscretionary Accruals (NDA)

من خلال معادلة التالية:

$$NDA_t = a_1 (1 / A_{t-1}) + a_2 [(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + a_3 (PPE_t / A_{t-1})$$

حيث إن:

NDA_t: الاستحقاق غير الاختياري المقدر في

السنة (t).

A_{t-1}: إجمالي الأصول في نهاية السنة (t-1).ΔREV_t: التغير في الإيرادات، يمثل الفرق بين

الإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة (t)

والإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة (t-1)

1).

ΔREC_t: التغير في رصيد العملاء، يمثل الفرق

بين صافي العملاء في نهاية السنة (t) وصافي

العملاء في نهاية السنة (t-1).

PPE_t: إجمالي الأصول الثابتة المملوكة في نهاية

السنة (t).

a1,a2,a3: تعتبر معلمات خاصة بالنموذج وسيتم

تقديرها من خلال المعادلة التالية:

$$TA_t / A_{t-1} = \partial_1 (1 / A_{t-1}) + \partial_2 [(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \partial_3 (PPE_t / A_{t-1}) + \epsilon_t$$

حيث:

∂₁, ∂₂, ∂₃: تمثل مقدر للمعلمات a1,a2,a3ε_t: بواقي Residuals النموذج التي تعبر عنالجزء الاختياري من الاستحقاق الإجمالي (TA_t).

أ- حجم الشركة؛ هو أحد الخصائص المميزة

للشركة، والتي يتم الاعتماد عليها لتفسير بدائل

اختيار السياسات المحاسبية (نصر، ٢٠١٥)،

وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي

الأصول، اتساقاً مع كل من (Abbasi et al.,

2012; Geimechi and Khodabakhshi,

2015; Li et al., 2015)

ب- نسبة الرفع المالي؛ تعبر تلك النسبة عن

المدى الذي اعتمدت عليه الشركة في تمويل

أصولها بالاعتماد على الأموال المقرضة (نصر،

2015)، وتم قياسها بنسبة إجمالي الديون

إجمالي الأصول، اتساقاً مع (Abbasi et

al., 2012; Geimechi and Khod

abakhshi, 2015; Li et al., 2015)

ج- الاستحقاق الاختياري؛ وهو التعديلات التي

تقوم بها الإدارة على التدفقات النقدية لتحقيق

منفعة خاصة من خلال؛ التحكم في توقيت

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، والتحكم في

إعداد بعض التقديرات المحاسبية (محمود،

2010). وتم قياسه بالإتساق مع كل من

(حنفي، ٢٠١٠؛ حسن، ٢٠١٥؛ Geimechi

and Khodabakhshi, 2015) باستخدام

نموذج جونز المعدل (Modified Jones,

1991)، والذي يعتمد على الخطوات التالية:

ج/١- حساب الاستحقاق الإجمالي Total Accruals (TA)

وسيتم حسابه باستخدام مدخل التدفقات النقدية كما

يلي:

$$TA_t = (IBX_t - OCF_t) / A_{t-1}$$

حيث إن:

TA_t: الاستحقاق الإجمالي في السنة t.

ج/٣- تقدير الاستحقاق الاختياري: Discretionary Accruals (DA)

وهو يمثل الفرق بين الاستحقاق الاجمالي والاستحقاق غير الاختياري وسيتم تقديره من خلال المعادلة التالية:

$$DA_t = TA_t / A_{t-1} - NDA_t$$

كما يمثل DA_t مؤشر لإدارة الأرباح، فإذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري موجبة (أو سالبة) يشير ذلك لوجود إدارة أرباح في اتجاه صعودي (أو في اتجاه هبوطي).

د- معدل العائد على الأصول: يُحدد قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها، من معدات ومبانٍ وأراضي ومخزون (نصر، ٢٠١٥)، ويتم قياسه إستناداً على (سعد الدين، ٢٠١٣؛ محمود، ٢٠١٥) بقسمة الربح قبل الضرائب على إجمالي الأصول.

هـ- طبيعة الملكية: يقصد به ما إذا كانت الملكية عائلية (سلطان، ٢٠١٥؛ Li et al., 2015) أو بخلاف ذلك، حيث تكون الملكية غير عائلية، ويتم قياسه من خلال تقسيم عينة الدراسة إلى عيّنتين فرعيتين أحدهما للشركات العائلية التي تستوفى شروط اعتبارها كذلك (Smith, 2007) والأخرى للشركات غير العائلية، التي لم تستوفى شروط اعتبارها شركة عائلية (Magnussen and Sundelius, 2011; Hasso and Duncan, 2013).

٧/٥/٣- المتغير التابع:

مستوى التحفظ المحاسبي؛ عدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية، والذي ينعكس في الميل نحو الاعتراف المبكر بالأخبار السيئة مع تدنية قيم صافي الدخل وصافي الأصول (Smii, 2016)،

وتم قياسه إستناداً على (راشد، ٢٠١٠؛ خضر، ٢٠١٤؛ سعد الدين، ٢٠١٤؛ Geimechi and Khodabakhshi, 2015) من خلال نموذج قيم صافي الأصول (MTB) Market to Book من خلال المعادلة التالية:

$$MTB = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

حيث أن؛ القيمة السوقية لحقوق الملكية = (عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع المتداولة القائمة × سعر إقبال السهم في آخر يوم في السنة المالية)، القيمة الدفترية لحقوق الملكية = (مجموع حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي)

٧/٥/٣- المتغير الرقابي:

حجم منشأة المحاسبة والمراجعة؛ يقصد به مدى سيطرة المكتب على نسبة كبيرة من العملاء في سوق مهنة المحاسبة والمراجعة، خاصة ذوي الأصول والإيرادات الضخمة (السيد، ٢٠١٢) ويتم قياسه كمتغير ضمني يأخذ (١) إذا كان مكتب المراجعة من Big4 ويأخذ (٠) إذا كان مكتب المراجعة Non Big4 قياساً على (سعد الدين، ٢٠١٤؛ مليجي، ٢٠١٤).

٧/٥/٤- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

لاختبار فروض البحث، تم إجراء دراسة تطبيقية، من خلال التحليل الفعلي للقوائم المالية لشركات عيّنتي الدراسة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك قياساً على منهجية بعض الدراسات السابقة (Chen et al., 2008؛ Pothof, 2011؛ سعد الدين، ٢٠١٤؛ مليجي، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥).

٥/٥/٧- النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث:

اعتمدنا على النماذج الاحصائية التالية:

١/٥/٥/٧- النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فرض البحث الأول:

لاختبار الفرض الأول القائل بأنه، يوجد اختلاف بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، تم الاعتماد على اختبار (T -Test) لعينتين مستقلتين Independent- Samples T-test (نشوان، ٢٠٠٥).

٢/٥/٥/٧- النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فرض البحث الثاني:

لاختبار فرض البحث الثاني القائل بأنه، تختلف الخصائص التشغيلية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، عن الخصائص

التشغيلية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، وفرعياته، تم الاعتماد على اختبار (T- Test) لعينتين مستقلتين (نشوان، ٢٠٠٥).

٣/٥/٥/٧- النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فرض البحث الثالث:

لاختبار فرض البحث الثالث القائل بأنه، يختلف تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، عنه بالشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد الأول وتطبيقه على كل من؛ عينة الشركات العائلية، وعينة الشركات غير العائلية، لمقارنة أثر الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبي فى كل من نوعى الشركات، وذلك بالقياس على كل من (Chen et al., 2008; Moeinaddin et al., 2012; Li et al., 2015) كما يلي:

$$CONit = \beta_0 + \beta_1 Sizeit + \beta_2 Levit + \beta_3 ROAit + \beta_4 DACit + \beta_5 ASizeit + \varepsilon$$

وللتحقق من مدى اختلاف ذلك التأثير بالشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية تم إجراء تحليل إضافي استناداً على كل من (Watts and Zuo, 2011; Li et al., 2015) ، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار المتعدد الثانى على عينة الدراسة ككل:

$$CONit = \beta_0 + \beta_1 Sizeit + \beta_2 Levit + \beta_3 ROAit + \beta_4 DACit + \beta_5 Firmit + \beta_6 ASizeit + \beta_7 SizeFirmit + \beta_8 LevFirmit + \beta_9 ROAFirmit + \beta_{10} DACFirmit + \varepsilon$$

٦/٥/٧- نتائج اختبار فروض البحث^(١١):

تحقيقاً لهدف البحث، واختبار فروضه، تم الاعتماد على الاختبارات والنماذج المشار إليها أعلاه من خلال برنامج SPSS 16، واختبار

حيث أن: (i) الشركة، (t) السنة، CONit مستوى التحفظ المحاسبي، Sizeit حجم الشركة، Levit درجة الرفع المالي، ROAit معدل العائد على الأصول، DACit مستوى الاستحقاق الاختيارى، ASizeit حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

حيث أن: Firmit نوع الشركة وهو متغير وهمى يأخذ (١) إذا كانت الشركة عائلية ويأخذ (صفر) بخلاف ذلك، SizeFirmit حاصل ضرب حجم الشركة فى متغير نوع الشركة، LevFirmit حاصل ضرب درجة الرفع المالي فى متغير نوع الشركة، ROAFirmit حاصل ضرب معدل العائد على الأصول فى نوع الشركة، DACFirmit حاصل ضرب الاستحقاق الاختيارى فى متغير نوع الشركة.

^(١١) ملحق (2) النتائج الإحصائية

المالية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

١/٦/٥/٧ - نتيجة اختبار الفرض الأول:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 \quad / \quad H_1: \mu_1 \neq \mu_2$$

ومن خلال المقارنة بين متوسط (T-Test) لكل من الشركات العائلية والشركات غير العائلية، كانت النتائج كما يلي:

الفروض، بناءً على ذلك، عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، وفيما يلي عرض لنتيجة اختبار كل فرض على حده:

لاختبار الفرض الأول تم صياغته إحصائياً كما يلي:

H_0 : لا يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم

جدول (١) نتيجة اختبار الفرض الأول

P. Value	متوسط العينة			درجات الحرية df	قيمة (T) المحسوبة
	مقدار الاختلاف	الشركات غير العائلية	الشركات العائلية		
٠.٣٦٤	٣.٠٥ -	١.٨٩	١.١٦ -	٥٨	٠.٩٢٣ -

الثاني الرئيسى للبحث (وفرعياته) إحصائياً، كما يلي:

❖ فرض العدم لفرض البحث الثاني (وفرعياته):

H_0 : لا تختلف الخصائص التشغيلية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن الخصائص التشغيلية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

H_{0a} : لا يختلف حجم الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن حجم الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

H_{0b} : لا تختلف درجة الرفع المالي للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن درجة الرفع المالي للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

H_{0c} : لا يختلف معدل العائد على الأصول للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن معدل

وبتحليل الجدول السابق، يتضح زيادة متوسط مستوى التحفظ المحاسبي للشركات غير العائلية عن الشركات العائلية بصورة غير معنوية نتيجة لزيادة قيمة P. Value عن (٠.٠٥)، وهو ما يشير لقبول فرض العدم (H_0) القائل بأنه، لا يزداد مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، ورفض الفرض البديل (H_1) ومن ثم رفض الفرض الأول للبحث وهو ما يتوافق مع كل من (Pothof, 2011؛ يوسف، ٢٠١٢؛ مليجي، ٢٠١٤).

٢/٦/٥/٧ - نتيجة اختبار الفرض الثاني (وفرعياته):

لاختبار مدى اختلاف الخصائص التشغيلية لكل من الشركات العائلية والشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، تم صياغة الفرض

العائد على الأصول للشركات غير العائلية
المقيدة بالبورصة المصرية.
H_{0d}: لا يختلف الاستحقاق الاختياري للشركات
العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 / H_1: \mu_1 \neq \mu_2$$

H _{0a} : $\mu \text{ size}_1 = \mu \text{ size}_2$	H _{0a} : $\mu \text{ size}_1 \neq \mu \text{ size}_2$
H _{0b} : $\mu \text{ Lev}_1 = \mu \text{ Lev}_2$	H _{0b} : $\mu \text{ Lev}_1 \neq \mu \text{ Lev}_2$
H _{0c} : $\mu \text{ ROA}_1 = \mu \text{ ROA}_2$	H _{0c} : $\mu \text{ ROA}_1 \neq \mu \text{ ROA}_2$
H _{0d} : $\mu \text{ ACC}_1 = \mu \text{ ACC}_2$	H _{0d} : $\mu \text{ ACC}_1 \neq \mu \text{ ACC}_2$

ولاختبار تلك الفروض تم إجراء مقارنة بين متوسط T Test لكل من الشركات
العائلية والشركات غير العائلية، كانت النتائج كما يلي:

جدول (٢) نتيجة اختبار الفرض الثاني (وفرعياته)

P. Value	متوسط العينة			درجات الحرية df	قيمة (T) المحسوبة	الخصائص التشغيلية
	مقدار الاختلاف	الشركات غير العائلية	الشركات العائلية			
٠.٠١	٠.٨٦	٩.١٧	٨.٣١	٥٨	٣.٥٩-	حجم الشركة
٠.١٦	٠.١-	٠.٣٦	٠.٤٦	٥٨	١.٤٢٨	الرفع المالي
٠.٠٢	٠.٠٩٩	٠.٠٩٧	٠.٠٠٢-	٥٨	٢.٤٠-	العائد على الأصول
٠.٩١	٠.٠٠٣-	٠.٠٠٢	٠.٠٠٥	٥٨	٠.١٠٨	الاستحقاق الاختياري

فيما يتعلق بحجم الشركة؛ يتضح زيادة متوسط حجم الشركات غير العائلية عن الشركات العائلية بصورة معنوية نتيجة لأن قيمة P. Value تقل عن (٠.٠٥)، وهو ما يشير لرفض فرض العدم (H_{0a}) وقبول الفرض البديل (H_{1a}) القائل بأنه، يختلف حجم الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن حجم الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم قبول الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني للبحث وذلك بالاتساق مع كل من (Chen et al., 2008; (ملحم، ٢٠٠٢؛ Pothof, 2011; Li et al., 2015) أما بشأن درجة الرفع المالي؛ يتضح زيادة متوسط درجة الرفع المالي للشركات العائلية عن الشركات غير العائلية بصورة غير معنوية، لأن قيمة P. Value تزيد عن (٠.٠٥)، وهو ما يشير لقبول فرض العدم (H_{0b}) القائل بأنه، لا تختلف درجة الرفع المالي للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن درجة الرفع المالي للشركات

يتسق مع ما أشار إليه كل من (Ding *et al.*, 2015; Chi *et al.*, 2011)، ويشير لعدم لارتفاع مستوى الاستحقاق الاختياري في بيئة الأعمال المصرية، فضلاً عن عدم اختلافه فيما بين الشركات العائلية وغير العائلية. وبناءً على نتائج اختبار الفروض الفرعية للفرض الثاني للبحث يمكننا الجزم بقبول هذا الفرض جزئياً.

٣/٦/٥/٧- نتيجة اختبار الفرض الثالث:

لاختبار مدى تأثير الخصائص التشغيلية

على مستوى التحفظ المحاسبي، بكل من نوعي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تم صياغة الفرض الثالث للبحث (وفرعياته) إحصائياً، كما يلي:

❖ **فرض العدم للفرض الثالث للبحث (وفرعياته):** H_0 : لا يختلف تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه بالشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

H_{0a} : لا يختلف تأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه في الشركات غير العائلية.

H_{0b} : لا يختلف تأثير درجة الرفع المالي على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه في الشركات غير العائلية.

H_{0c} : لا يختلف تأثير معدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه في الشركات غير العائلية.

غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، ورفض الفرض البديل (H_{1b}) ومن ثم رفض الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني للبحث وهو ما يتوافق مع (Li *et al.*, 2015).

وبشأن معدل العائد على الأصول؛ يتضح زيادة متوسط معدل العائد على الأصول للشركات غير العائلية عن الشركات العائلية بصورة معنوية، لأن قيمة P . Value تزيد عن (٠.٠٥)، وهو ما يشير لرفض فرض العدم (H_{0c}) وقبول الفرض البديل (H_{1c}) القائل بأنه، يختلف معدل العائد على الأصول للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن معدل العائد على الأصول للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم قبول الفرض الفرعي الثالث للفرض الثاني للبحث، وهو ما لا يتسق مع ما أشار إليه كل من (Sraer and Thesmar, 2007; Chen *et al.*, 2008; Machek *et al.*, 2013) وقد يرجع ذلك لاختلاف بيئة الأعمال المصرية وعدم كفاءة السوق المصري، فضلاً عن عدم امتلاك الشركات العائلية الخبرة الكافية لإدارة الشركة، مقارنة ببيئة تطبيق تلك الدراسات.

وأخيراً فيما يتعلق بالاستحقاق الاختياري؛ يتضح زيادة متوسط الاستحقاق الاختياري للشركات العائلية عن الشركات غير العائلية بصورة غير معنوية لأن قيمة P . Value تزيد عن (٠.٠٥)، وهو ما يشير لقبول فرض العدم (H_{0d}) القائل بأنه، لا يختلف الاستحقاق الاختياري للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن الاستحقاق الاختياري للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، ورفض الفرض البديل (H_{1d}) ومن ثم رفض الفرض الفرعي الرابع للفرض الثاني للبحث، وهو ما

H_{0d} : لا يختلف تأثير الاستحقاق الاختياري على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه في الشركات غير العائلية.

ولاختبار الفرض الثالث (وفرعياته) تم الاعتماد على

جدول(٣): ملخص نتيجة اختبار الفرض الثالث (وفرعياته)

الشركات غير العائلية		الشركات العائلية		النموذج
P. Value	Std. Coef	P. Value	Std. Coef	
٠.٢١٠	٧.٦١٤	٠.٩٩٩	٠.٠٢٢	Constant
٠.٢٢٤	٠.٨٥٨-	٠.٩٥٤	٠.١٤٥	Size
٠.٠٥٤	٣.٧٨١	٠.٧٥٧	٣.٣٩٩-	Lev
٠.٠٢٢	٨.٠٤٧	٠.٠٠٠	٨٢.٦٠٣	ROA
٠.٩٢٢	٠.٥٥١-	٠.٢٨٤	١٢.١٥٣-	DAC
٠.٩٥١	٠.٠٦٨-	٠.٥٤٨	٣.٥٩٥-	ASize
٠.١٧١	١.٧٠٩	٠.٠٠٠	١٢.٩٠٩	إحصائية F
٠.١٠٩		٠.٦٧٢		Adj R ²
٢.٠٦		١٠.٢٧		Std. Error
٠.٢٦٣		٠.٧٢٩		R ²

يتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمعدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبي في كل من الشركات العائلية بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) والشركات غير العائلية بمستوى معنوية (٠.٠٠٢٢). ووجود تأثير سلبي غير معنوي للاستحقاق الاختياري على مستوى التحفظ المحاسبي، في كل من الشركات العائلية وغير العائلية. وكذلك وجود تأثير إيجابي غير معنوي لحجم الشركة، وتأثير سلبي غير معنوي لدرجة الرفع المالي على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية. وأخيراً وجود تأثير سلبي غير معنوي لحجم الشركة، وتأثير إيجابي غير معنوي لدرجة الرفع المالي، على

وبتحليل الجدول السابق، تبين معنوية وصلاحيّة تطبيق نموذج الانحدار لاختبار العلاقة محل الدراسة بالنسبة للشركات العائلية، حيث كانت قيمة P. Value لإحصائية F أقل من (٠.٠٥)، وعدم معنويته لاختبار العلاقة بالنسبة للشركات غير العائلية. ذلك بالإضافة إلى انخفاض المقدرة التفسيرية $Adj R^2$ للنموذج بالنسبة للشركات غير العائلية، حيث بلغت (٠.١٠٩) عنها بالشركات العائلية، والتي بلغت (٠.٦٧٢).

كما أنه على الرغم من صعوبة المقارنة بين تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبي في كل من نوعي الشركات، إلا أنه

مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات غير العائلية. المحاسبى فى الشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية، تم إجراء تحليل إضافى، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الثانى وتطبيقه على عينة

وحتى يتسنى لنا التحقق من مدى اختلاف تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ

جدول (٤): ملخص نتيجة اختبار الفرض الثالث (وفرعياته)

النموذج		الشركات العائلية		العينة ككل	
		P. Value	Std. Coef	P. Value	Std. Coef
Size	٠.٣٤٦	٠.٩٠٤	-٠.٥٩٣	٠.٨٠٧	
Lev	-٦.١٠٢	٠.٥٤٨	٣.٣٢٣	٠.٦١٨	
ROA	٧٦.٦٠٩	٠.٠٠٠	٦.٥٥٢	٠.٥٧١	
DAC	-١٣.٢١١	٠.٥٣٢	٠.٩٤٣	٠.٩٦٢	
معنوية إحصائية F		٠.٠٠٠			
Adj R ²		٠.٦٦٨			
Std. Error		٧.٣٦			
R ²		٠.٧٢٤			

العينة ككل، وهو ما يشير لقبول فرض العدم (H_{0a}) ورفض الفرض البديل (H_{1a}) القائل بأنه؛ يختلف تأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية، ومن ثم رفض الفرض الفرعى الأول للفرض الثالث للبحث. ويتسق ذلك مع (السهلى، ٢٠٠٩؛ Geimechi and Khodabakhshi, 2015)

- بشأن درجة الرفع المالى؛ اتضح وجود تأثير سلبى غير معنوى لدرجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية، وكذلك وجود تأثير إيجابى غير معنوى لدرجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى فى

وبتحليل الجدول السابق، تبين معنوية وصلاحيّة تطبيق نموذج الانحدار لاختبار العلاقة محل الدراسة لأن قيمة P. Value لإحصائية F أقل من (٠.٠٥). ذلك بالإضافة إلى لارتفاع القوة التفسيرية R^2 للنموذج حيث أنها بلغت (٠.٧٢٤) وهو ما يشير لقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٧٢% من التغيرات فى المتغير التابع. أما بشأن مدى اختلاف تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية وعينة الدراسة، ككل، فقد اتضح الآتى:

- بشأن حجم الشركة؛ تبين وجود تأثير إيجابى غير معنوى لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية، وكذلك تأثير للحجم سلباً وبصورة غير معنوية فى شركات

فى الشركات غير العائلية، ومن ثم قبول الفرض الفرعى الثالث للفرض الثالث للبحث. وهو ما يتسق مع كل من (Chen *et al.*, 2008; Mohammadi *et al.*, 2014)

- وأخيراً فيما يتعلق بالاستحقاق الاختيارى؛ اتضح وجود تأثير سلبى غير معنوى لدرجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية، وكذلك وجود تأثير إيجابى غير معنوى للاستحقاق الاختيارى على مستوى التحفظ المحاسبى فى شركات العينة ككل، وهو ما يشير لقبول فرض العدم (H_{0d}) ورفض الفرض البديل (H_{1d}) القائل بأنه؛ يختلف تأثير الاستحقاق الاختيارى على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية، ومن ثم رفض الفرض الفرعى الرابع للفرض الثالث للبحث، وهو ما يتسق مع (Geimechi and Khodabakhshi, 2015).

شركات العينة ككل، وهو ما يشير لقبول فرض العدم (H_{0b}) ورفض الفرض البديل (H_{1b}) القائل بأنه؛ يختلف تأثير درجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية، ومن ثم رفض الفرض الفرعى الثانى للفرض الثالث للبحث، وهو ما يتسق مع (السهلى، ٢٠٠٩).

- فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول؛ اتضح وجود تأثير إيجابى معنوى لمعدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية، وكذلك وجود تأثير إيجابى لمعدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى فى عينة الدراسة ككل، ولكنه غير معنوى، وهو ما يجعلنا نرفض فرض العدم (H_{0c}) ونقبل الفرض البديل (H_{1c}) القائل بأنه، يختلف تأثير معدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه

وفيما يلى خلاصة بنتائج اختبار فروض البحث الرئيسية (والفرعية):

الفرض	صيغة الفرض البديل	نتيجة اختبار الفرض
الأول	يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.	تم رفض الفرض
الثانى	تختلف الخصائص التشغيلية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن الخصائص التشغيلية للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبول الفرض جزئياً
	ف ٢/ أ: يختلف حجم الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن حجم الشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبول الفرض
	ف ٢/ ب: تختلف درجة الرفع المالى للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن درجة الرفع المالى للشركات غير العائلية المقيدة	تم رفض الفرض

	بالبورصة المصرية.	
تم قبول الفرض	ف ٢/ ج: يختلف معدل العائد على الأصول للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن معدل العائد على الأصول للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.	
تم رفض الفرض	ف ٢/ د: يختلف الاستحقاق الاختياري للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عن الاستحقاق الاختياري للشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.	
تم رفض الفرض جزئياً	يختلف تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه بالشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.	الثالث
تم رفض الفرض	ف ٣/ أ: يختلف تأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية	
تم رفض الفرض	ف ٣/ ب: يختلف تأثير درجة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية	
تم قبول الفرض	ف ٣/ ج: يختلف تأثير معدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية	
تم رفض الفرض	ف ٣/ د: يختلف تأثير الاستحقاق الاختياري على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية عنه فى الشركات غير العائلية.	

بالبورصة المصرية. وفيما يلى عرض لنتائج البحث بشقيه النظرى والتطبيقي وتوصيات البحث،

٦/٦ - النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

بالإضافة لإقتراح بعض مجالات البحث التى يمكن تناولها من جانب الباحثين مستقبلاً، وذلك على النحو التالى:

٦/٦ - ١ نتائج البحث:

بالنظر للدراسة على المستوى النظرى؛

فإننا نخلص الى إمكانية النظر للتحفظ المحاسبى بأنه عدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية،

إستهدف البحث دراسة واختبار أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات، وذلك من خلال التطبيق، والمقارنة، بين عينة من الشركات العائلية وأخرى من الشركات غير العائلية المقيدة

العائلية، ورفض الفرضين الفرعيين الثانى والرابع للفرض الثانى للبحث (ف٢ب، ف٢د) نتيجة لعدم وجود اختلاف معنوى بين درجة الرفع المالى والاستحقاق الاختيارى فيما بين الشركات العائلية وغير العائلية.

وأخيرا أشارت النتائج إلى رفض الفرض الثالث (ف٣) جزئيا، المتعلق بمدى اختلاف تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية، نتيجة لقبول الفرض الفرعى الثالث (ف٣ج) للفرض الثالث للبحث حيث أشارت النتائج إلى اختلاف تأثير معدل العائد على الأصول على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية، ورفض الفروض الفرعية (الأول، الثانى، والرابع) للفرض الثالث للبحث (ف٣أ، ف٣ب، ف٣د) نتيجة لعدم اختلاف تأثير كل من حجم الشركة ودرجة الرفع المالى والاستحقاق الاختيارى من جهة، على مستوى التحفظ المحاسبى من جهة أخرى، بالشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية.

٧/٦/٢ - توصيات البحث:

- فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإننا نوصى، بالأتى:
- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية المقارنة بين الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، من منظور المحاسبة المالية، خاصة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى كليهما.
- على أصحاب المصالح أن يهتموا بالخصائص التشغيلية للشركات العائلية خاصة معدل العائد

والذي ينعكس فى الميل نحو الاعتراف المبكر بالأخبار السيئة، مع تدنية قيم صافي الدخل وصافي الأصول، والذي قد يختلف وفقا لاختلاف طبيعة الشركة بحسب ما إذا كانت؛ شركة عائلية، تعرف على أنها الشركات التى تملك فيها عائلة نسبة من ملكية الشركة و/ أو تتولى فيها عائلة مناصب إدارية عليا، أو شركة غير عائلية ينظر لها على أنها الشركات التى تتصف بتوزيع الملكية فيها وعدم وجود تركيز للملكية فى يد عائلة معينة.

وبتحليل مختلف الشركات العائلية وغير العائلية اتضح إمكانية اختلاف الخصائص التشغيلية المميزة لكل من نوعى الشركات على حده، ولعل من أهم الخصائص التشغيلية، من وجهه نظرنا، كل من؛ حجم الشركة، درجة الرفع المالى، معدل العائد على الأصول، والاستحقاق الاختيارى. كما تبين لنا إمكانية تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات، وكذلك اختلاف ذلك التأثير تبعا لاختلاف طبيعة الشركة، بحسب ما إذا كانت عائلية، أو غير عائلية.

أما بشأن نتائج الدراسة على المستوى التطبيقي فإننا نخلص إلى رفض فرض الأول (ف١) نتيجة لاختلاف مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية بصورة غير معنوية، رغم اختلاف طبيعة الملكية فيهما. ذلك بالإضافة لقبول الجزئى للفرض الثانى (ف٢) المرتبط بمدى اختلاف الخصائص التشغيلية فى الشركات العائلية عن الشركات غير العائلية، نتيجة لقبول الفرضين الفرعيين الأول والثالث للفرض الثانى للبحث (ف٢أ، ف٢ج) حيث أشارت النتائج إلى زيادة معدل العائد على الأصول وكبر الحجم بالشركات العائلية مقارنة بالشركات غير

- على الأصول، لما له من تأثير على توجه الإدارة نحو تبني سياسات محاسبية متحفظة.
- على أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية توجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المحاسبية ذات الصلة بالخصائص التشغيلية لكل من الشركات العائلية والشركات غير العائلية وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، نظراً لقلّة الاهتمام بهذه النوعية من الأبحاث في البيئة الأكاديمية المصرية.
- على هيئة الرقابة المالية إتخاذ اللازم نحو متابعة أثار اتجاهات إدارة الشركات العائلية بشأن السياسات المحاسبية وأثر ذلك على نتائج أعمال هذه الشركات.

• يجب أن يدرك أصحاب حقوق الأقلية في الشركات العائلية الأثار المترتبة على اتباع الإدارة لسياسات محاسبية متحفظة على حقوقهم، وكذا العائد على هذه الحقوق.

٣/٦/٧ - مجالات البحث المقترحة:

بناءً على ما خلصت إليه الدراسات النظرية والتطبيقية من نتائج، ووفقاً لهدف البحث وحدوده، يمكن اقتراح عدد من مجالات البحث المستقبلية، على النحو التالي:

- أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر طبيعة الملكية على قرارى الاستثمار ومنح الإئتمان، دراسة تجريبية على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

- أثر جودة المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، دراسة تطبيقية.
- أثر هياكل الملكية على إمكانية الاعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية، دراسة تطبيقية على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
- مدى اختلاف أدوار ومسؤوليات المراجع الداخلى فى الشركات العائلية وغير العائلية- دراسة ميدانية مقارنة.
- أثر طبيعة وهيكّل الملكية على تشكيلة خدمات مراقب الحسابات لعمله: دراسة ميدانية مقارنة بين الشركات العائلية وغير العائلية.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

- ١- الجارحي، هاني عبده خليل حسانين. ٢٠١٣. دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية: دراسة نظرية. مجلة إدارة الاعمال، العدد ١٤٤: ٥٨-٦٧.
- ٢- الحوشي، محمد. ٢٠٠٧. تأثير الأداء المهني للمراجع من خلال عاملي حجم مكتب المراجعة، وتخصّصه في نشاط العمل على دوافع إدارة الشركات لإدارة الأرباح- مع دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة دمنهور.
- ٣- السيد، محمود محمد. ٢٠١٢. أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية (دراسة تجريبية). رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.

- ٤- الصمادي، محمد حسين علي. ٢٠١٥. العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري لدى الشركات العائلية المساهمة العامة الصناعية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك.
- ٥- المستريحي، باهر. ٢٠١٥. تأثير خصائص الشركة على حجم تداول الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك.
- ٦- المليجي، هشام حسن عواد. ٢٠١٠. اثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة الأزهر بالقاهرة، العدد الرابع: ١٣- ٥٩.
- ٧- بني سليم، شمسية زيدان سليمان. ٢٠١٥. أثر الملكية العائلية على تمهيد الدخل في الشركات الأردنية الصناعية والخدمية المساهمة العامة: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك.
- ٨- جرادات، مراد محمد تاج عبد الرحمن. ٢٠١٣. أثر خصائص الشركة والأرباح الموزعة على عوائد الأسهم لشركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك.
- ٩- حسن، إيهاب عبد السميع عبد الباري. ٢٠١٥. دراسة تجريبية لبيان أثر التغير في الأصول الضريبية المؤجلة ومخصصها
- التقديري على إدارة الضريبة وإدارة الأرباح (من منظور محاسبي وأخلاقي). رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.
- ١٠- خضر، هنا عبد الحميد. ٢٠١٤. أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- ١١- راشد، محمد إبراهيم محمد. ٢٠١٠. دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والإقتراض (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- ١٢- سعد الدين، إيمان محمد. ٢٠١٣. خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسؤولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثالث: ٤٠٨-٤٨٢.
- ١٣- _____ . ٢٠١٤.
- تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة. مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بنى سويف، العدد الثالث: ٢٩٩-٣٤٢
- ١٤- سلامة، صلاح حسن علي. ٢٠١٢. نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ

- ٢٠- محمد، عبدالرحمن عبدالفتاح. ٢٠١٣. دراسة تحليلية لقياس أثر خصائص المنشأة على جودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني: ١٢٢٩ - ١٢٩١.
- ٢١- محمود، محمد احمد حنفي. ٢٠١٠. دراسة اثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية.
- ٢٢- محمود، عمرو السيد زكى. ٢٠١٥. دراسة واختبار العلاقة بين الخصائص المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وحجم الفروق الدفترية الضريبية من منظور محاسبي. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية جامعة عين شمس، العدد الرابع المجلد التاسع عشر: ١٥١ - ١٩٩.
- ٢٣- ملحم، ميساء منير. ٢٠٠٢. أثر الملكية العائلية فى البنوك وشركات التأمين على مخاطر الأسهم وعوائدها فى بورصة عمان ومقارنتها بعوائد ومخاطر البنوك وشركات التأمين التى ملكيتها غير عائلية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك.
- ٢٤- ملوالعين، علاء محمد عبدالله. ٢٠١١. دراسة العلاقة التأثيرية بين هيكل رأس المال وحجم الشركة ومعدل نمو المبيعات وتعظيم قيمة الشركة : دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني: ٢٩٧ - ٣٢٧.
- المحاسبى عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة : دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبى**، جامعة عين شمس، العدد الرابع المجلد السادس عشر: ٥٢٧ - ٦٣٣.
- ١٥- سلطان، ميادة محمود. ٢٠١٥. **العوامل الأكثر تأثيراً في تحديد حجم منشأه مراقب حسابات الشركات العائلية في مصر: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة دمنهور.
- ١٦- عبد الملك، أحمد رجب. ٢٠١٠. قياس التحفظ المحاسبى في التقارير المالية المنشورة : دراسة مقارنة. **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثانى المجلد الرابع عشر: ٧٣ - ١٠٦.
- ١٧- غريب، عادل ممدوح . ٢٠١٥. أثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح فى الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. **مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى - مصر**، العدد السابع وخمسون المجلد التاسع عشر: ٣٤٧ - ٣٨٧.
- ١٨- كساب، ياسر السيد. ٢٠١١. العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبى دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. **المجلة العملية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثانى: ٢٩٧ - ٣٤٠.
- ١٩- محمد، عبدالرحمن عبدالفتاح. ٢٠١١. دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبى على القوائم المالية المنشورة : مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. **المجلة العلمية**، كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد الواحد وخمسون: ٦٨ - ١٠٤.

- ٢٥- مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم. ٢٠١٤. أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية. **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول المجلد الأول: ٦٠-٦١.
 - ٢٦- نشوان، عماد. ٢٠٠٥. **الدليل العملي لمقرر الإحصاء التطبيقي**. جامعة القدس المفتوحة. متاح على www.google.com
 - ٢٧- نصر، عبد الوهاب. ٢٠١٥. محددات العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وبعض المؤشرات المالية لأداء شركات الانتاج الداجنى والحيوانى المقيدة بالبورصة: دراسة تطبيقية. **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة جامعة بنى سويف، المجلد الثالث العدد الأول: ١٩٦-٢١٩.
 - ٢٨- ياسين، العايب. ٢٠١١. **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورى قسنطينة- الجزائر.
 - ٢٩- يوسف، على. ٢٠١٢. أثر محددات هيكل ملكية المنشأة فى تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، العدد الأول المجلد الثامن وعشرون: ٢٣٥-٢٦٤.
 - ٣٠- يوسف، أبو بكر محمد. ٢٠١٥. العلاقة بين خصائص الشركات ومؤشر المسؤولية المصرى(ESG): دراسة إمبيقية. **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة الزقازيق، العدد الأول المجلد السابع وثلاثون: ٩٣-١٤٨.
- ثانياً- المراجع الأجنبية:**
- 1) Abbasi, M., E. Kalantari, and H. Abbasi. 2012. Impact of Corporate Governance Mechanisms on Firm Value Evidence from the Food Industry of Iran. **Journal of Basic and Applied Scientific Research** 2(5): 4712-4721.
 - 2) Achleitner, A. N. Günther, C. Kaserer, and G. Siciliano. 2014. Real earningsmanagement and accrual-based earnings management in family irms. **European Accounting Review** 23 (3): 431-461.
 - 3) Ali, A., T. Chen, and S. Radhakrishnan. 2007. Corporate disclosure by family irms. **Journal of Accounting and Economics** 44 (1/2): 238-286.
 - 4) Anderson, C., S. Mansi, and D. Reeb. 2003. Founding family ownership and the agency cost of debt. **Journal of Financial Economics** 68: 263-285.
 - 5) Ani, O. N. 2014. Fraudulent Financial Reporting: the Nigerian Experience. **The Clute Institute International Academic Conference, San Antonio- USA.**

- 6) Aobdia, D., C. J. Lin, and R. P-
etacchi. 2015. Capital Market Con-
sequences of Audit Partner Quality.
The Accounting Review, forth-
coming.
- 7) Arenes, A. A., R. J. Elder, and M. S.
Beasley. 2012. **Auditing and Assu-**
rance Services: An Integrated Ap-
proach 14th Edition. Upper Sa-ddle
River, NJ: Prentice- Hall.
- 8) Atmaja, L., S. Haman, and G. Ta-
newski. 2011. The Role of Board
Independence in Mitigating Agency
Problem in Australia Family Firms.
The British Accounting Review
43(3):230 – 246.
- 9) Barontini, R., and L. Caprio. 2006.
The effect of family control on firm
value and performance: Evidence
from continental Europe. **European**
Financial Management 12(5): 68-
9-723.
- 10) Basu, S .1997. The conservatism
principle and the asymmetric time-
liness of earnings, **Journal of Acc-**
ounting and Economics 24-(1): 3-
37.
- 11) Beaver, W. H., and S. G. Ryan.
2005. Conditional and Uncond-iti-
onal Conservatism: Concepts a-nd
Modeling. **Review of Acc-ounting**
Studies 10(2-3): 269-309.
- 12) Behrghani, H., and M. Pajoohi.
2013. Examining the Effect of Firm
Size on Conservatism and Earnings
Management Relationships; Evid-
ences from Tehran Stock Exch-ange.
Journal of Novel Applied Sciences
2(S):776-783.
- 13) Bhushan, R. 1989. Firm chara-ct-
eristics and analyst following. **Jou-**
rnal of Accounting and Econo-
mics 11: 255-274.
- 14) Bills, K. L., L. M. Cunningham,
and L. A. Myers. 2015. Small Audit
Firm Membership in Associations,
Networks, and Alliances: Implic-at-
ions for Audit Quality and Audit Fe-
es. **The Accounting Review, forth-**
coming.
- 15) Bouzgarrou, H., and P. Navatte.
2013. Ownership structure and ac-
quirers performance:Family vs. non-
family firms. **International R-eview**
of Financial Analysis 27: 123–134.
- 16) Blay, A. D., M. Notbohm, C.
Schelleman, and A. Valencia. 2014.
Audit Quality Effects of an Indiv-
idual Audit Engagement Partner Si-
gnature Mandate. **International Jo-**
urnal of Auditing 18(3): 172-192.
- 17) Broekhof, C. 2013. **Accounting**
Conservatism and Economic Cr-
ises: Examination of the Asso-
ciation between Conser-vatism
and Crises Sensitivity of Count-
ries. A Thesis Submitted in Ful-
fillment of the Requirements for the
Degree of Master of Science in
Business and Economics, Univ-
ersity of Amsterdam. Available at:
[http://dare.uva.nl/cgi/arno/show.cg](http://dare.uva.nl/cgi/arno/show.cgi?fid=490623)
[i?fid=490623.](http://dare.uva.nl/cgi/arno/show.cgi?fid=490623)
- 18) Callen, J. L., and D. Segal. 2005.
Empirical Tests of the Feltham-
Ohlson(1995) Model. **Review of**
Accounting Studies 10: 409-429.
- 19) Chau, G., and S. Gary. 2010. F-
amily ownership, board indepen-
dence and voluntary disclosure: Evi-
dence from Hong Kong. **Journal of**
International Accounting, Au-
ditng and Taxation 19: 93–109.
- 20) Chen, G., M. Firth, and L. Xu.
2009. Does the Type of Ownership
Control Matter? Evidence from
China's Listed Companies. **Journal**

- of Banking & Finance* 33(1): 171-181.
- 21) Chen, S., C. Xia, and C. Giang. 2008. Do Family Firms Provide More OR Less Voluntary Disclosure?. ***Journal of Accounting Research*** 4-6(3): 499-536.
 - 22) _____, X. Chen, Q. Cheng, and A. Hutton. 2008. Conservative Financial Reporting in Family Firms. **Working paper**, University of Texas, Austin.
 - 23) Chi, C., K. Hung, H. Cheng. and P. Lieu. 2015. Family firms and earnings management in Taiwan: influence of corporate governance. **International Review of Economic and Finance** 36: 88-98.
 - 24) Ching, C. P., B. H. The, O. T. San, and H. Y. Hoe. 2015. The Relationship among Audit quality, Earning Management, and Financial performance of Malaysian Public Listed Companies. **International Journal of Economics and Management** 9(1): 211-229.
 - 25) Deng, M., T. Lu, D. A. Simunic and M. Ye. 2014. Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?. **Journal of Accounting Research** 52(5): 1029-1060.
 - 26) Ding, Y., B. Qu, and A. Zhuang. 2011. Accounting properties of Chinese family firms. **Journal of Accounting, Auditing and Finance** 26(4): 623-640.
 - 27) El Allali, T. 2010. **The relationship between accounting conservatism and West-European bank performance during the recent financial crisis An Empirical study of conservatism in the West-European banking sector**. A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Business and Economics, Erasmus University Rotterdam.
 - 28) Francis, B., I. Hasan, and Q. Wu. 2013. The Benefits of Conservative Accounting to Shareholders: Evidence from the Financial Crisis. **Accounting Horizons** 27(2): 319-346.
 - 29) Garcia, J. M., B. G. Osma, and F. Penalva. 2009. Accounting Conservatism and Corporate Governance. **Review of Accounting Studies** 14(1): 161-201.
 - 30) _____.2009. The Economic Determinants of Conditional Conservatism. **Journal of Business Finance & Accounting** 36(3-4): 336-372.
 - 31) Geimechi, G., and N. Khodabakhshi. 2015. Factors Affecting the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange. **International Journal of Accounting Research** 2(4): 41-46.
 - 32) Givoly, D., C. Hayn. 2000. The changing time- series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. **Journal of accounting and Economics** 29: 287-320.
 - 33) Guay, W. 2005. Discussion of Ball and Shivakumar (2005): The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition. Available at: <http://ssrn.com/abstract=871092>.
 - 34) Hamdan, A. 2011. The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain. **International**

- Journal of Business and Management** 6(7): 134- 146.
- 35) Hasso, T., and K. Duncan. 2013. Valuation of Family Firms: the limitations of accounting information. *Australian Accounting Review* 1-39.
 - 36) Harijono, M. A., and G. Tanewski. 2004. The impact of family control of firms on leverage: Australian evidence. Available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=487706
 - 37) Healy, P. 1985. The effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of Accounting and Economics* 7:85-107.
 - 38) Heijden, R. J. 2011. **Accounting conservatism and crisis: What was the impact of the credit crisis on accounting conservatism?** A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Business and Economics, Erasmus University Rotterdam.
 - 39) Ismail, T. H., and R. M. Elbolok. 2011. Do Conditional and Unconditional Conservatism Impact Earnings Quality and Stock Prices in Egypt?. *Research Journal of Finance and Accounting* 2(12): 7- 22.
 - 40) Jiraporn, P., and P. DaDalt. 2009. Does founding family control affect earnings management. *Applied Economics Letters* 16(2): 11-7-124.
 - 41) Kaviani, K., M. Ahmadi, and A. Deris. 2013. Relationship of rate of conservatism with company size, growth rate and assets return in Iran capital market. *Journal of Social Issues & Humanities* 1(5): 84- 87.
 - 42) Khan, M., and R. L. Watts. 2009. Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism. *Journal of Accounting and Economics* 48(2-3): 132-150.
 - 43) Kravet, T. D. 2009. **Accounting conservatism and acquisition decisions: Value-destroying acquisitions and risky acquisitions.** A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of PhD of Science in Business and Economics, University of Washington.
 - 44) Kubota, K., and H. Takehara. 2013. Family Firms, Accounting Conservatism, and Information Asymmetry: Evidence from Japan. Available at: <http://cfaculty.chuo.ac.jp/~kekubota/html2014/FBPDF/KubotaTakehara.pdf>.
 - 45) Li, W., T. He, G. Tang, and A. Marshall. 2015. Accounting Conservatism, Does Ownership Structure Matter?, Available at: http://swfa2015.uno.edu/D_Corporate_Decision_Making/paper_62.pdf.
 - 46) _____, C. Chen, and J. French. 2012. The relationship between liquidity, corporate governance, and firm valuation: Evidence from Russia. *Emerging Markets Review* 13(4): 465-477.
 - 47) Liu, C., K. Uchida, and Y. Yang. 2012. Corporate governance and Firm value during the global financial crisis: Evidence from China, *International Review of Financial Analysis* 21: 70-80.
 - 48) Machek, O., J. Hnilica, and M. Brabec, Characteristics of Family Businesses in the Czech Republic. *European Scientific Journal* 4: 66-72.
 - 49) Magnussen, T., and M. B. Sundelius. 2011. **Do family firms grow differently than non- family**

- firms?**. A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Business and Economics, BI Norwegian School of Management.
- 50) Moeinaddin, M., H. D. Dehnavi, and H. Z. B. Abadi. 2012. The Relationship between Firm Size, Debt Contracts and the Nature of the Operations with the Accounting Conservatism. *Interdisciplinary journal of contemporary research in business* 4(6): 628- 645.
 - 51) Mohammadi, V., A. Aslani, and M. Barandagh. 2014. THE Relationship between Conservative Politics and Financial Performance at Companies listed on the Tehran Stock Exchange. *International Journal of Accounting Research* 1(7): 14- 23.
 - 52) Nakano, M., F. Otsubo, and Y. Takasu. 2014. Effects of Accounting Conservatism on Corporate Investment Levels, Risk Taking, and Shareholder Value. Available at <http://www.imes.bo-j.or.jp/research/abstracts/english/14-E-10.html>
 - 53) Nawaiseh, M. E. 2016. Impact of External Audit Quality on Earnings Mnagement by Banking Firms: Evidence from Jordan. *British Journal of Applied Science and Technology* 12(2): 1-14.
 - 54) Omid, A. M. 2015. Qualified audit opinion, Accounting Earning Management and real earning management: Evidence from Iran. *Asian Economic and financial Review* 5(1): 46-57.
 - 55) Pandey, I., and T. Chotigeat. 2004. Theories of capital structure: Evidence from an emerging market. *Studies in Economics and Finance* 22(2):1-19.
 - 56) Penman, S. H., and X. J. Zhang. 2002. Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review* 77(2): 237-264.
 - 57) Pothof, S. 2011. **Financial crisis and accounting conservatism: A comparison between family and non-family companies**. A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Business and Economics, Erasmus University Rotterdam.
 - 58) Poutziouris, P., and F. Chitte-nden. 1996. Family businesses or business families?, Leeds: Institute for Small Business Affairs in as-sociation with National Westminster Bank.
 - 59) Prencipe, A., G. Markarian, and L. Pozza. 2008. Earnings management in family firms: evidence from R&D cost capitalization in Italy. *Family Business Review* 21(1): 71-88.
 - 60) Rajan, G., and L. Zingales. 1995. What Do We Know about Capital Structure? Some Evidence from International Data. *The Journal of Finance* 50 (5):1421-1460.
 - 61) Reyad, S. M. R. 2012. Accounting Conservatism and Auditing Quality: An Applied study on Egyptian Corporations. *European Journal of Business and Management* 4(21): 108- 116.
 - 62) Ronen, J., and V. Yaari. 2008. Earnings management emerging insight in theory, practice and research. Springer science and business med in. LLC.
 - 63) Salehi, M., M. Hematfar, and P. Khazae. 2012. A Study of the Relationship between Conservatism and Capital Cost of Listed Companies: Some Iranian Evidences. *Australian*

- Journal of Basic and Applied Sciences** 6(2): 1-8.
- 64) Sarwoko, I., and S. Agoes. 2014. An empirical analysis of Auditor's industry Specialization, Auditor's Independence and Audit Procedures on audit quality: Evidence from Indonesia. **Procardia-Social and Behavioral Sciences** 164: 271-281.
 - 65) Smii, T. 2016. The impact of the Audit Quality on that of the Accounting Profits: the Case of Companies Listed on the TSE. **International Journal of Managing Value and Supply Chains (IJM-VSC)** 7(1): 39- 54.
 - 66) Smith, M. Real differences between family and non-family SMEs: A comparative Study of Australia and Belgium. **Research Paper**. Available at: www.google.com.
 - 67) Souza, L. I., P. Roberto, and E. Paulo. 2013. The relationship between auditing quality and accounting conservatism in Brazilian Companies. **Journal of Education and Research in Accounting** 7-(3):293-314.
 - 68) Sraer, D., and D. Thesmar. 2007. Performance and behavior of family firms: evidence from the French stock market. **Journal of the European Economic Association** 5-(4):709-751.
 - 69) Tong, Y. 2007. Financial reporting practice of family firms. **Advances in Accounting** 23(1): 231-261.
 - 70) Tyokoso, G. M., and L. N. Tsegba. 2015. Audit Quality and Earnings Management of Listed Oil Marketing Companies in Nigeria. **European Journal of Business and Management** 7(29): 34- 42.
 - 71) Yeganeh, S. K., S. J. Kan-garlouei, and M. Motavassel. 2012. The investigation of the impact of auditor tenure and audit firm size on accounting conservatism in financial reporting of firms listed in Tehran Stock Exchange (TSE). **International Journal of Finance and Accounting** 1(3): 38-44.
 - 72) Wang, D. 2006. Founding family ownership and earnings quality. **Journal of Accounting Research** 44(3): 619-656.
 - 73) Watts, R., and J. Zimmerman. 1986. **Positive Accounting Theory**, New Jersey, Englewood cliffs, Prentice Hall.
 - 74) __, and L. Zuo. 2012. Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1952722>
 - 75) __.2003.Conservatism in Accounting - Part I: Explanations and Implications.**Accounting Horizons** 17(3): 207-221.
 - 76) __.2003a. Conservatism in Accounting - Part II: Evidence and Research Opportunities. **Accounting Horizons** 17(4): 287-301.
 - 77) Zhang, J. 2008. The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. **Journal of Accounting and Economics** 45(1): 27-54.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١) عينة الدراسة

القطاع	الشركات العائلية		الشركات غير العائلية	
	المسلسل	إسم الشركة	المسلسل	إسم الشركة
١ - قطاع العقارات	١	مجموعه طلعت مصطفى	١	السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار
	٢	بالم هيلز	٢	المتحدة للاسكان والتعمير
			٣	مدينة نصر للاسكان والتعمير
			٤	المصريين للاسكان والتنمية والتعمير
	٣	يوتوبيا للاستثمار العقاري و السياحي	٥	القاهرة للاسكان والتعمير
	٤	الشركه المصريه الكويتية للاستثمار و التجاره	٦	مصر الجديدة للاسكان والتعمير
			٧	الشمس للاسكان والتعمير
٢ - قطاع التشييد ومواد البناء	٥	العربية للخزف ريماس	٨	جنوب الوادى للأسمنت
	٦	الفنار للمقاولات	٩	مصر للأسمنت قنا
	٧	دلنا للانشاء والتعمير	١٠	اسمنت بورتلاند طرة
			١١	أسمنت سيناء
	٣ - قطاع الكيماويات	٨	فيركيم مصر للأسمده والكيماويات	١٢
١٣				سماد مصر (ايجيفرت)
١٤				أبو قير للأسمدة
٩		الدوليه للأسمده والكيماويات	١٥	سيدي كرير للبتر وكيماويات
٤ - قطاع الإتصالات	١٠	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	١٦	المالية و الصناعية المصرية
	١١	المصرية للبطاقات	١٧	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول
			١٨	جلوبال تيلكوم القابضة (أوراسكوم تيلكوم القابضة)
			١٩	المصرية للاتصالات
	٥ - قطاع خدمات ومنتجات صناعة السيارات	١٢	غبور أتو جي بي اوتو	٢٠
١٣		البدر للبلاستيك	٢١	(الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة) ايجيترانس
١٤		السويدي اليكترويك	٢٢	القناة للتوكيلات الملاحية
١٥		إيكون للصناعات الهندسيه المعماريه		
١٦		فاروتك		
١٧		بى اى جى للتجاره		

٦- قطاع الأغذية والمشروبات	١٨	الدولية للمحاصيل الزراعيه	٢٣	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
	١٩	القاهرة للزيوت والصابون	٢٤	مصر للزيوت والصابون
	٢٠	يونيفيرت للصناعات الغذائية	٢٥	الدلتا للسكر
٧- قطاع منتجات منزلية وشخصية	٢١	النساجون الشرقيون	٢٦	العربية لحليج الأفطان
	٢٢	جولدن تكس		
٨- قطاع الرعاية الصحية والأدوية	٢٣	المركز الطبى الجديد	٢٧	المصرية الدولية للصناعات الدوائية
٩- قطاع السياحة والترفيه	٢٤	رمكو لإنشاء القرى السياحيه	٢٨	المصرية للمنتجات السياحية
١٠- قطاع الموارد الأساسية	٢٥	شركة مصر أنتركونتيننتال لصناعة الجرانيت والرخام "إيجي ستون"		
	٢٦	العروبه للتعدين		
١١- قطاع الخدمات المالية	٢٧	المصريه العربيه لتداول الأوراق المالية (ثمار)		
	٢٨	عامر جروب		
	٢٩	شركة العروبه للمسمره		
	٣٠	شركه أصول للوساطة فسى الأوراق المالية		
١٢- قطاع الإعلام			٢٩	المصرية لمدينة الانتاج الإعلامى
١٣- قطاع الغاز والبتروول			٣٠	الاسكندرية للزيوت المعدنية

ملحق (٢) النتائج الإحصائية

١ - نتيجة اختبار الفرض الأول:

T-TEST GROUPS=Firmtype(1 0)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=Con

/CRITERIA=CI(.9500).

Group Statistics

Firmtype	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
1)	30	-1.160495-	17.9535303	3.2778512
Con	30	1.885887	2.1853067	.3989806

Independent Samples Test

Dependent variables		Statistics							
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower Upper
Con	Equal variances assumed	2.382	.128	-.923	58	.360	-3.0463824	3.3020439	-9.6561414 3.5633766
	Equal variances not assumed			-.923	2.986E1	.364	-3.0463824	3.3020439	-9.7913901 3.6986253

٢- نتيجة اختبار الفرض الثاني:

T-TEST GROUPS=Firmtype(1 0)

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=Size Lev ROA ACC

/CRITERIA=CI(.9500)

Group Statistics

Firmtype	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Size	1	8.312757	1.1184774	.2042051
	0	9.168392	.6722730	.1227397
Lev	1	.460094	.2626035	.0479446
	0	.363627	.2605558	.0475708
ROA	1	-.001970-	.1764386	.0322131
	0	.096904	.1403258	.0256199
ACC	1	.005300	.1732620	.0316332
	0	.001549	.0746147	.0136227

Independent Samples Test										
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
Size	Equal variances assumed	6.705	.012	-3.591-	58	.001	-.8556351-	.2382536	-1.3325514-	-.3787188-
	Equal variances not assumed			-3.591-	47.535	.001	-.8556351-	.2382536	-1.3347971-	-.3764731-
Lev	Equal variances assumed	.005	.945	1.428	58	.159	.0964679	.0675401	-.0387283-	.2316641
	Equal variances not assumed			1.428	57.996	.159	.0964679	.0675401	-.0387285-	.2316643
ROA	Equal variances assumed	.200	.657	-2.402-	58	.020	-.0988746-	.0411590	-.1812633-	-.0164859-
	Equal variances not assumed			-2.402-	55.203	.020	-.0988746-	.0411590	-.1813522-	-.0163969-
ACC	Equal variances assumed	2.565	.115	.109	58	.914	.0037505	.0344418	-.0651922-	.0726932
	Equal variances not assumed			.109	39.399	.914	.0037505	.0344418	-.0658920-	.0733930

٣- نتيجة اختبار الفرض الثالث:

أ- نتائج التحليل الأساسي:

❖ الشركات العائلية:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Asize, ACC, Lev, Size, ROA ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Con

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.854 ^a	.729	.672	10.2746939	1.887

a. Predictors: (Constant), Asize, ACC, Lev, Size, ROA

b. Dependent Variable: Con

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	6813.884	5	1362.777	12.909	.000 ^a
Residual	2533.664	24	105.569		
Total	9347.548	29			

a. Predictors: (Constant), Asize, ACC, Lev, Size, ROA

b. Dependent Variable: Con

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.022	17.885		.001	.999
Size	.145	2.488	.009	.058	.954
Lev	-3.399-	10.848	-.050-	-.313-	.757
ROA	82.603	15.909	.812	5.192	.000
ACC	-12.153-	11.081	-.117-	-1.097-	.284
Asize	-3.595-	5.903	-.076-	-.609-	.548

a. Dependent Variable: Con

❖ الشركات غير العائلية:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Asize, Lev, ACC, ROA, Size ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Con

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.512 ^a	.263	.109	2.0629256	2.401

a. Predictors: (Constant), Asize, Lev, ACC, ROA, Size

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Asize, Lev, ACC, ROA, Size ^a	.	Enter

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	36.356	5	7.271	1.709	.171 ^a
	Residual	102.136	24	4.256		
	Total	138.491	29			

a. Predictors: (Constant), Asize, Lev, ACC, ROA, Size

b. Dependent Variable: Con

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7.614	5.913		1.288	.210
	Size	-.858	.688	-.264	-1.248	.224
	Lev	3.781	1.868	.451	2.024	.054
	ROA	8.047	3.287	.517	2.448	.022
	ACC	-.551	5.549	-.019	-.099	.922
	Asize	-.068	1.089	-.012	-.062	.951

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7.614	5.913		1.288	.210
	Size	-.858-	.688	-.264-	-1.248-	.224
	Lev	3.781	1.868	.451	2.024	.054
	ROA	8.047	3.287	.517	2.448	.022
	ACC	-.551-	5.549	-.019-	-.099-	.922
	Asize	-.068-	1.089	-.012-	-.062-	.951

a. Dependent Variable: Con

ب - نتائج التحليل الإضافي:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ACCF, SizeF, Asize, ROAF, Lev, Size, ROA, ACC, LevF, Firmtype ^a	.	Enter

b. Dependent Variable: Con

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.851 ^a	.724	.668	7.3626675	1.939

a. Predictors: (Constant), ACCF, SizeF, Asize, ROAF, Lev, Size, ROA, ACC, LevF, Firmtype

b. Dependent Variable: Con

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6969.012	10	696.901	12.856	.000 ^a
	Residual	2656.235	49	54.209		
	Total	9625.246	59			

a. Predictors: (Constant), ACCF, SizeF, Asize, ROAF, Lev, Size, ROA, ACC, LevF, Firmtype

b. Dependent Variable: Con

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	5.757	20.887		.276	.784
Size	-.593	2.417	-.047	-.245	.807
Lev	3.323	6.625	.069	.502	.618
ROA	6.552	11.474	.085	.571	.571
ACC	.943	19.655	.010	.048	.962
Asize	-1.683	2.862	-.050	-.588	.559
Firmtype	-3.076	23.570	-.121	-.131	.897
SizeF	.346	2.839	.115	.122	.904
LevF	-6.102	10.089	-.141	-.605	.548
ROAF	76.609	16.012	.742	4.785	.000
ACCF	-13.311	21.156	-.127	-.629	.532